





السريدي وعلما ماوردوا فيها من الرفع والاياد كانت بلا فهم المقصد ودر كمال المراد متخيلين من الحواشي  
 والافراد قاصرين عن الاتي بالاصناف وكانت افكدة الاذكار تهو الى دكاوهم انتم عليه  
 وعندهم جاذبة بين يديه ورغباتهم مستوقفة المطايا اليد جبرين لي على ضبط المقام وتعيين على  
 شقيق المرام حتى انشد السالك الكلام واتخذوا في غرض هذا السهام قد تنفت في جليل  
 حكمة على فنن تكي وفي لنا ثم في دار علم في عاشق ذو صباه في بليلى ولا يكي وكي السهام في  
 كذبت وصيت الله لو كنت عاشقا في لما سبقني بالبحر حاتم فخذاني ذلك ان احقق فيه ما هو  
 حق قراح الذي به السبب يرتاح فرجت الى الحواشي والشرح فواو بعد تها نالها عن القصر  
 وكجرح ثم رجعت الى افاضل عصرنا واملل ديارنا فلم ياتها ما ينزل العلق ويذهب الباطل  
 عن الحق حتى وصلت الى عقبة الاوسا والعلامة والحجر القمامة الامام العام المجتهد العلامة قدوة  
 الاسلاف اسوة الاخلاف بالانحلال الذي لا يخفى بوجه البيان والاطيق لهذه اللسان لا يدرك صافته من  
 اجالة الافكار والخطا طالة الانظار عديم الشيل في الادوار والاعصار قادة انطير في الآفاق الاقطار فاهم  
 الحكماء والمكلمين امام الفضلاء والمحققين مركز العلوم محيط الفنون والفهوم مولانا اعظم قدنا  
 الحكم الفضل الاجل المفضل الاكل الاوسا والمطلق المشتري في الغرب والشرق الفاني  
 بين الباطل والحق مولانا محمد علي محقق في كبرياوي في الفنون والايادي قلت منه ماتت وحصلت منه  
 ما حصلت جزاه الله عن خير الجزاء فادركت ان لا يحرم منه الخلال ولا يتجهون في تسيير المرام من  
 فبست لهم بها انما ومهدت لهم ما اذ قالوا من الخلال ان يظهروا فيه نصيب الانصاف فيجبوا  
 عن طريق الجور والاعتساف فان الحق لا يتجادل بعينه والباطل يحل محل عنه ومن الشارح ان يصير  
 من الذين هم للحق عادون ومن الصراط لنا كبون وبالباطل الكفون وبالمزروعات اتسعون  
 واذا سمعوا ما لم يالط بهم ولا يدرون من الله الصحة والعدو اب واليه المرجع والمآب  
 اعلم ان الوجود بطريقين الاول وجود الشيء في نفسه سواء كان واجبا او موهوبا او عرضا او يقال له  
 الوجود المحملي فان كان موهوبا لم يوجد في نفسه بل عليه فان كان واجبا فوجوده في نفسه بنفسه وان كان موهوبا  
 فوجوده في نفسه بنفسه وان كان عرضا فوجوده في نفسه بنفسه فكل اعتبار الوجود في نفسه في نفسه  
 وفيه لا يفرق بين الوجود في نفسه وبين الوجود في غيره بل هو الوجود في نفسه في نفسه

لشيء إطلاقاً شأنها وقد يطلق عليه الوجود الربطى ايها كما يطلق على احد اعتبارات وجود الشيء نفسه  
 نفسه كما عرفت فتشخص كل ان الوجود الربطى وجود الشيء للشيء يطلق بالاشتراك الصانع الله حقيقة  
 والمجاز على معنيين احدهما النسبة الغير المستقلة الحاكية للايجابية والوجود الربطى بهذا المعنى مقابل  
 للوجود المحمول على اى وجود لشيء فى نفسه ومخالفة له فان الوجود الربطى بهذا المعنى معنى غير مستقل  
 يتوقف على امرين ولواجبا لا يحد تعلق المحاذ المستقل بهما والوجود المحمول كما علمت وجود فى  
 نفسه لا يتوقف على شيء وان اخذ فى بعض انواعها اعنافة فادعته الى تعلق به الوجود ككونه من  
 المحقق الناقية فهو امر مستقل قد عرض لمعنى غير مستقل كالاسماء اللازمة الاضافة كما ستر من  
 انشاء الله تعالى ولا علم انهم قد اختلفوا فى ان اختلاف الوجود على وجود الشيء فى نفسه وعلى الوجود  
 الربطى بمعنى النسبة الغير المستقلة للايجابية بالاشتراك او الحقيقة والمجاز فالحال ان لا يكون  
 ان اطلاق الوجود على الوجود فى نفسه على سبيل الحقيقة وعلى الوجود الربطى بهذا المعنى على  
 سبيل المجازية فبما فى بعض النسخ ان الموضوع له ليس مشتركاً بينهما لان هذا المعنى ان كان مستقلاً  
 بالموضوعية فهو وجود الشيء فى نفسه لا الاعم منه ومن الوجود الربطى وان كان غير مستقل بالموضوعية  
 فهو الوجود الربطى لا الاعم منه ومن وجود الشيء فى نفسه ولا شك ان اطلاق الوجود على وجود  
 الشيء فى نفسه على سبيل الحقيقة كان اطلاقه على الوجود الربطى على سبيل المجاز لما تقرر فى موضعه  
 ان اللفظ الدال على الحقيقة والمجاز والاشتراك محمول على المجاز وادور عليه بوجه اما اولاً  
 فانه ما ذكرنا فى جميع التقديرات اذ يمكن ان يقال فى تقسيم الشرع الى الاداة وغيرها بالنظر  
 الى الاستقلال وعدمه ان كان غير مستقل فهو من الاداة فيلزم من انقسام المفرد اليها والى  
 غيرها انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وان كان مستقلاً فلا يمكن كونه أداة وكذا فى تقسيم الجملان  
 الى الانسان وغير الانسان بالنظر الى الناطق وعدمه فان اعتبر فى موارد النقص ان خصوصاً  
 المقسم ليست من ذاتياته ولا من لوازمه فليس الشرع مستقلاً فى كل صورة ولا غير مستقل فى  
 كل ما بل فى بعضها مستقل وفى بعضها غير مستقل اخذ مثله ههنا ومثلاً بانه لو تم هذا التقضى  
 ان لا يستقل بالمتقل فى الجانز آخر وهو منات لما ذهب الى استقلال القضية الجاليتة  
 ومعنى الفعل وثباتها بان اذ كثرتم على مذهب من نيزعم ان المستقل وغير المستقل مختلفان

بالتحقيق والاعلى من سبب يرى الاستقلال وعدمه تابعا للملاحظة فيجوز اشتراك معنى  
 واحد يكون باعتبار الملاحظة بالذات مستقلا وباعتبار الملاحظة بالمتبع غير مستقل وكذا قال الاوتار  
 العلامة والملاحظة في بعض حواشي ان كون غير مستقل في الملاحظة مستقلا في الحقاك آخره وان كان صحيحا  
 لكن كون الوجود في نفسه في الحقاك وجودا اريا بمعنى النسبة الارباعية في الحقاك آخره فيجوز لا الوجود  
 من الامور العامة والنسبة من مقولات الانفاضة والاول في الحقاك استقلاله في الثاني في الحقاك في الحقاك  
 فبذلك الحقاك ليس الامر واحد بل الامر في الوجود يطلق عليها بالاشتراك اللفظي او الحقيقة والجماع يمكن  
 ان يكون الوجود في نفسه والوجود الرباعي بمعنى وجود العرض شيئا واحدا لانه وجود في نفسه وجودا  
 ايضا بمعنى انه للغير هو التحقيق الحقيقي بالقبول والصادر المعاصر للتحقق الذي قد انكر اشتراك الوجود  
 بين الوجود في نفسه والوجود الرباعي بان يكون احدهما مستقلا والاخر غير مستقل ويكون مطلق الوجود  
 مشتركا بينهما وقال في جديته لم لا يجوز ان يكون الوجود بمعنى واحد اذ انما لا يمكن ان لا تعرف مثال الغير  
 وحدهما يكون غير مستقل بالمفوضية وقد لا يمكن ان لا تعرف حاله فيكون مستقلا بالجملة ان لاحظ الحقاك  
 مستقل صاه وجودا في نفسه وان لو خط بحيث يكون تبعا للغير صار غير مستقل آخره ولا يمكن ان  
 قدس صهر بان هذا الكلام غير مفهم لانه ان ادعى ان ليس بين الوجود في نفسه والوجود الرباعي تفاوت  
 لا يحسب لذاته ولا يحسب باعتبار ايضا فبطلانه ظاهر فان الملاحظة لا ليس الاحالة بين الشيئين فهو  
 جزئي من الجزئيات والوجود في نفسه ليس حاله بين الشيئين فوجب التفاير ثم لا بد من القدر المشترك  
 وان كان مقصوده ان لا تفاير بينهما بالذات وان كان التفاير باعتبار تخصيص فربما هناك معيان و  
 قدر مشترك فاصبح نفى الخصمين ولا نفى المشترك ثم قال الفضل المعاصر والاستدلال بان الوجود  
 الرباعي معنى نسبي والوجود المحمولى معنى غير نسبي فلو كان معنى واحدا يلزم ان يكون الشيء الواحد تارة  
 من مقولات الانفاضة واخرى من غير ما من المقولات وهو محال في غاية الرضاوة لانه ان اراد  
 ان يلزم ان يكون الشيء الواحد بلا تغيير حاله وحدته وتعلقه بشئ اخر تارة من مقولات الانفاضة واخرى من غير  
 من المقولات فلو لم ذلك لم يمتنع اذ المعنى الواحد المسمى بالكون والوجود اذا اضيف والى  
 ان لا يقبل وجود امر آخر واخذ من هذه الحقيقة يدخل تحت المضافات واذا اضيف الى الغير  
 ولا يقبل وجود شيء لم يدخل تحت هذه وان اراد ان يلزم ذلك ان كان تغيير حاله وحدته وتعلقه

آخر فساد منه ع فان شخص المعين لما حدث له تمكك من صوابه الكمال واذا حدث له ولد اصاب  
 والده فحصل تحت المضاف بعد ما لم يكن ونظائر ذلك اكثر من ان تحصى وورده المحقق البدائي  
 باننا نعلم بما بهت ان المعنى الواحد لا يتقلب نحو الملاحظة تارة اضافة وتارة امضيقا فان المضافات  
 من الاجناس العالية وذاتيات اشئ لا يتغير حالها بالانقضاء العقل نعم الامر النسبي الذي هو المضاف  
 الحقيقي قد يلاحظ بالذات فيكون مستقلا بالمفوضية وقد يجعل آله للملاحظة الغير فلا يكون مستقلا  
 وهو في كلا الحالين مضاف حقيقي لم يتغير من تلك المقولة الى غير اصل مثلا الابتداء والامكان و  
 نظائرها من مقولة المضاف ثم العقل تارة يلتفت اليها بالذات وقد يجعلها آله لتعرف حال  
 اطرافها وهو في كلا الحالين معان نسبية لكن العقل في الحالة الاولى متوجه الى نفسها وانما يلتفت  
 الى اطرافها بتبعيةها وفي الحالة الثانية متوجه الى الاطراف وانما يلتفت اليها بالتبعية فتعقل تلك المعاني  
 في الحالين موقوف على تعقل الاطراف غير منك عنها لكن الالتفات بالذات الى تلك المعاني قد  
 ينفك عن الالتفات بالذات الى اطرافها واما ان معنى واحدا اذا لاحظ العقل بوجه من الوجوه  
 كان من مقولة المضاف واذا لاحظ بوجه آخر كان من مقولة اخرى كما يشهد الفطرة السليمة  
 بفساده واستحالة تنخص من هذا القليل والقال وادارة الجواب والسؤال انه لا يجوز ان  
 يتبدل ذاتيات اشئ بالقلب نحو الملاحظة فيفسد امرا اضافيا في لحاظ واحد حقيقيا في اخر بل  
 المضاف مضاف باي لحاظ لو لاحظ بالذات فيكون مستقلا بالمفوضية وقد يجعل آله  
 للملاحظة الغير فلا يكون مستقلا وهو في كلا الحالين مضاف حقيقي لم يتغير تغيره للاحاط من مقولة الى  
 اخرى سوى ان في الاحاط الاولى يتوجه العقل اليها بالذات و الى اطرافها بتبعيةها وفي الاحاط الثانية  
 يتوجه الى الاطراف بالذات و اليها بالتبعية فهو مضاف حقيقي ولذا لم تنفك تعقلا عن تعقل الاطراف  
 واما انفك الالتفات بالذات اليها عن الالتفات بالذات الى الاطراف وهو لا يغير كونها مضافا  
 حقيقيا بل هو زائده على المعنى الواحد اذا لاحظ العقل بوجه من الوجوه كان من مقولة المضاف  
 واذا لاحظ بوجه آخر كان من مقولة اخرى هذا هو التحقيق وتلقاه العقول بالتصديق والتحقيق  
 وقد ذكره البعض قاطعا بان ان ارد ان يكون اشئ الواسع مستقلا وغير متعلق بسبب الملاحظين  
 كون اشئ واحد بجهة متعصبا بوجهين فصح لئلا لا يكون متكاملا كونه في بانه وان ارد ان يكون شيئا

لا يكون متعلقا في نفسه مستقلا واذا اضيف اليه النسبة الى كاشيتين يكون شيئا فمذا لم يوجع غير  
 نسبة تعلق لم يوجع شيئا واحدا بل المستقل جزء وغير المستقل كل والجزء حال كونه جزءا مستقلا كما لا يخفى  
 واما جواب عنه لبعض الاكابر قدس سره ان الحق التبع ان المعاني التي انفسها نسب  
 اذا كانت مطلقة فيجب تميزها من الطرفين لا يتعلق بالخط اليها الا بالذات فيكون مستقلة ابدا واذا  
 لم تكن كذلك فيجب انما نسبتها الى خصوص المتعلق فيصير المخطط بالتبع فيصير المخطط بالذات  
 تعلق المخطط الاول في غير مستقلة وفي الثاني مستقلة فالتشبيح الواحد في الملاحظتين فيكون هو صفيين  
 في الذات غير متمايز وما ذكره في بيانه واما القول بان المعنى المستقل له وجه نسبة لما يكون  
 لم يوجع غير مستقل والاجزاء مستقلة فمختلف من القول ثم اعترض ذلكا لقال على  
 التحقيق انه والى بان ما ذكره من كون المعنى النسبي مع توقفه على الغير عين التفت اليه مستقلا  
 وان جعل مراد الطرفين في غير مستقل لا يدري محتمله لان مدار عدم الاستقلال على الاحتياج الى  
 الغير في التعلق فاحتياج الاستقلال مع تسليم التوقف وعدم احتياج ذكر المتعلق في المعاني الكلية  
 مستحق في الحالين وكذا الاحتياج الى الذكر في الجزئية فيها واجاب عنه بعض الاكابر  
 بان مناط عدم الاستقلال ليس على طلق الحاجة الى شيء بحيث يكون متبوعا في الحاظ وبقية  
 فذكر المتعلقين في المصدرتين فانه اذا لوحظ المعنى الغير مستقل بالعرض فذكر المتعلق انما هو  
 تعلق القصد اليه بالذات ولكونه ركنا من الكلام يحكم به او عليه واذا لوحظ بالذات فذكر المتعلق  
 ليس لتعلق القصد اليه بل لانه من تقيات المعنى ولو ازمع وح المعنى صلا لم يحكم عليه ولا شيء في ذلك  
 ان الاستقلال وعدمه تابعا لبيان للاختلاف في قيمة ما افادوا الحقيقة كون ان الاستقلال ليس عبارة  
 عن عدم الاحتياج مطلقا وكذا عدم الاستقلال ليس عبارة عن الاحتياج بأي نحو كان والافاضل  
 الاحتياج موجود في الاسماء اللازمة للاضافة والاسماء الشرطية مع انهم يحكمون بانها مستقلة  
 بل عدم الاستقلال عبارة عن ملاحظة شيء متبعا لما ملاحظة شيء آخر بان يكون مرة تعرفت حالها  
 يكون ملاحظة لخاصة شيء يكون غير مستقل وليس ملاك عدم الاستقلال على كونه ملاحظة  
 حال شيء مطلقا والارز عدم الاستقلال الى العنوان في القضايا المحصورة فان التبعان في كون  
 مرة ملاحظة الافراد فان مناط عدم الاستقلال ليس على مطلق التبع بل على التبع في خصوصية الشيء ولذا

لتعرف حال الطرفين ويكون ملحوظا بان نسبة بينهما وهذا هو اللحاظ النسبي وهو مفقود في عنوانات المحركات  
 ولذا صارت القضية المفصلة غير مستقلة والمجمل مستقلة فان المفصلة مركبة من الملحوظ بالذات والملاحظ  
 بالشيء والنسبة الملحوظ بالشيء هي صورة للقضية وبها تصير القضية قضية بالفعل كما هو لتحقيق قلنا  
 صارت القضية قضية بالفعل في اللحاظ النسبي فيكون اكل غير مستقل واذا اخطت بالخطا الى  
 يكون اكل مستقلا في هذه اللحاظ فان فيها لحاظ واحد متعلق بالمجموع من حيث المجموع ولا يكون فيه  
 التبعية في الملاحظة بان يكون بعض الاجزاء ملحوظا بالذات وبعضها ملحوظا بالشيء فان هذا شأن التفصيل  
 لا سبيل الاجمال فتحقق ان عدم الاستقلال عبارة عن اللحاظ النسبي وان شئت قلت عن المرتبة لخصوص  
 وهي التي تكون لتعرف حال الطرفين ويكون ملحوظا بان نسبة بينهما ثبتت ان المعاني النسبية لا يكون  
 مرة للملاحظة الطرفين ولا يكون مقصودة بالذات انما المقصود بالذات حال الطرفين والنسبة  
 حكائية ومرة للملاحظة حال دارتها واقعي بين الطرفين وهو المقصود من الحكايات وتفصيل هذه  
 الدقيقة على ما افاد بعض الاكابر قدس سرته ان في نفس الامر منع قطع النظر عن اخبار الخبر  
 واعتبار المعبر في نفس الامر حاله هي ان نفس تقدير الموضوع او مع ذاتياته واما تقريره بحيث يصح  
 عنه انشراح التحول واما تقريره بحيث قد انضم اليه بدو التحول والازمومين شيتين او انفراد بينهما  
 فاذا لم ياحكائية عن هذه الحالة او خطا الطرفين بالذات ويربط نسبة على انه حكائية عن الحال الواقعي  
 الذي انما هذه النسبة مرة انما الحال التي هي مغايرة لما اذ ليس في نفس الامر تسبيل فيه الانشراح  
 المحض على احد الوجوه المذكورة فاذا لم لا شك ان النسبة مرة لتعرف حال الموضوع ولعل في ليست  
 مقصودة وانما المقصود حالها التي في الواقع منع قطع النظر عن الاخبار انما تحقق لذلك  
 ان النسبة ليست مقصودة انما المقصود انما في الواقعي فالقصد اليها بالعرض ولهذا لا يصح  
 الحكم عليها وبها انتهى وانما قد رويت من تصانيعه البيان وتقدم عليه ان عدم الاستقلال  
 والاستقلال عبارتان عن الخط بالذات والتبع فاما يكون ملحوظا بالذات فهو متعلق ولا يكون ملحوظا  
 بالشيء فهو غير متعلق ليس الاستقلال وعدمه من جوهرات اشئ وذاتياته حتى يكون مستقل  
 غير متعلق فمختلفان باحقيقه كما زعم صاحب الافق الميسر حيث قال انه  
 بيان اطلاق الوجود الرباطي على المعنيين وبالحكمة الوجود الرباطي بالحق الادان فهو غير متعلق

على الاستقلال يستحيل ان يسبح عنه ذلك الشئ ويوجد معنى اسميا يطلق على هذه الالتفات  
نحوه حتى يصير الوجود المحمولى المستحال ان يسبح الشئ عن طابعه وجوهرية لغمربا يصح ان يوجد نسبيا  
غير البطل وبالمعنى الثاني مفهوم مستقل بالتفعل وهو وجود الشئ وانما الحق من جهة خصوص المادة ان  
يكون نسبيا ومضافا الى شئ آخر ايضا بالتبعية لان موضوعه وهو الشئ طبعية ناعية بالاضافة الى ذلك  
الشئ فانه صلوحي ان يخطب باهو هو فيكون معنى اسميا حقيقيا وبما حقق من جهة خصوص موضوعه وهو  
الشئ الناعمي فيصير معنى اسميا اضافيا يمت موضوع موضوعه فيكون هو بعينه وجود موضوعه لذلك  
الموضوع ولا يدخل بذلك فيما لا يستقل بالتفعل كسائر النعوت والاضافات التي هي مفهومات  
في انفسها ثم لزمها الاضافة فاذن قد استوى الامر وحق بالفاظان معنى واحدا يستقل ولا يستقل  
بثقل لجاطلين اشقي واحتمل ض عليه الاستسا والعلامة بد الشظلة علينا في  
بعض حواشيه بان عدم السلاخ الشئ عن ذاته وذاتياته سلم لكن ما ذكره اذ انما تم لو ثبت  
ان عدم الاستقلال من ذاتياته او لوازم ماهياته وهو ممنوع بل الظاهر ما عليه المحققون انه يجوز  
صيرورة المعنى المحرفي مستقلا في لفظ وغير مستقل في لفظ آخر لان الاستقلال وعدمه صفات  
يهران للمعاني عند الملاحظة فها هو ملحوظ بالعرض من حيث انه لا يبطه بين شيئين غير مستقل و  
غير صالح للحكم عليه وبجملاته الملحوظ بالذات فانه صالح للحكم عليه وبه ولا يشك من له وجد ان  
سليم ان كل معنى من المعاني يصح ان ياتي الى العقل ويحكم عليه وبه فيجوز ان يكون معنى  
واحد مستقلا في ملاحظة وغير مستقل في ملاحظة اخرى ولعل فشا انفاطانه نعم من عدم كون  
معنى واحد نسبيا باعتبار ملاحظته وغير نسبي باعتبار ملاحظته اخرى انه لا يجوز ان يكون  
معنى واحد مستقلا وغير مستقل باعتبار الملاحظتين وبينهما يكون بعيد انتهى بالفاظ الشريفة  
والكلام وان نفعت الى التطويل لكتلة لا يتجاوز عن التفصيل واذا علمت هذا فترجع الى ما كنا فيه  
وهو ان الوجود الراجح هو وجود الشئ لا يطلق على معنيين الاول ما علمت والثاني وجود الشئ  
في نفسه ولكن على ان يكون في محل لكون ذلك الشئ من الحقائق الناعية فهو وجود مستقل  
قد عرض له الاضافة الى مثله لانه من الحقائق الناعية وليس مباحثا لوجود الشئ في نفسه بالذات  
بل هو احد اعتباراته التي هو عليها بخلاف المعنى الاول من الوجود الراجح فانه مقابل ومباين لوجود الشئ

في نفسه وهذا المعنى من احدا اعتبارا است وجود الشيء في نفسه فهو وجود مستقل قد عرض له  
 اعتبار غير مستقل اذ اعتبار غير مستقل بحق للوجود المستقل وهذا المعنى هو المحكي عنه في الايجابات  
 الالهية لم يأت بها الا في حق عليه القوم وتلقاهما القبول واخرع السيد الباقر اعتبار آخر للوجود الرباني  
 بالمعنى الثاني واقفاه تميزه الصفة را الشيرازي وقال بانفصاله ان وجود الشيء الثاني  
 ملحوظ ان يميز في لما اقبل من ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث هو متحقق في ذلك الشيء في نفسه  
 ويقتضي بسبب يقال البياض موجود فقوله البياض موجودا اعتبارا ان احد ما تحقق البياض في  
 نفسه وان كان في الجسم وهو بهذا الاعتبار يقع محمول البسطة والآخر انه هو بعبارة في الجسم  
 وهذا مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه وان كان هو بعبارة تحقق البياض بطرقا بعبارة الاعتبار  
 وهذه هو الاعتبار الذي يعبر به البياض حقيقة تامة فقولنا البياض موجود في الجسم مقادير  
 انه حقيقة تامة ليس له وجودا في نفسه الذاتية وانما هو في الجسم وهذا انما يقع في العلم المركب  
 الشخص من ان الوجود الثاني له اعتبارا ان احدهما متحقق في نفسه وهو بهذا الاعتبار يقع محمول  
 العلم البسيط والآخر انه بعبارة في الجسم وهو مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه بعبارة  
 انه حقيقة تامة وهذا الاعتبار يقع محمولا في الالهيات الطرية والاول وجود محمول ليس وجودا  
 ربانيا بل وجودا في العلم البسيط والثاني وجود العلم في ذاته على وجوده في نفسه ولذا لا يقع  
 محمولا في الالهيات البسيطة فان العلم البسيط لا يكون عالما عن نفسه فلهذا الذات بلا امره  
 عليه فقد تحقق من هذا البيان ان ليس كالمس اعتباري وجود الثاني في وجود العلم البسيط بل الوجود  
 الرباني احدا اعتباري وهو الثاني في وجوده في نفسه على انه في وجوده واما شراح اعلام  
 قد اخذ من كلام السيد الباقر متفاد ان الله تعالى ولذا قال والثاني ما هو احد اعتباري  
 وجود الشيء الذي هو من الحقائق الثابتة في نفسه وهو الاعتبار الثاني  
 من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الثابتة وهو وجوده في نفسه ملحوظ  
 بانه للغير وان كانت قد تحقق الشيء في نفسه ولكن على ان يكون في علم لا  
 الاعتبار الاول من اعتباري وهو متحقق في نفسه فانه بهذا الاعتبار ليس وجودا ربانيا  
 بل وجودا محمولا يقع محمول البسطة وليس مأكله اسه قال ذلك الامير

الاحتمال في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجوه ووجه  
احتمال في محو ط ومضيق اياه للغير قال مولانا دوسه اذا ساءت تمامه والناظر اعلم من على  
قدس ستر في تفسيره القول يعني ان الوجود الالهي الذي هو من حالات المنسوبة له غير ان  
لان الوجود في نفسه الشيء الذي في محل محقق اعتبار غير مستقل بالنسبة الى موضوعه فقد يقال  
وجود الشيء للشيء ويراد به هذا الاعتبار وقد يقال لذي الاعتبار بغير ان لا يلاحظ به التفرقة بينهما لغير  
الابان الاول اسم الاعتبار الثاني مهم الوجود حال كونه ملاحظا بذكر الاعتبار والفرق بينهما  
غير متدين الا من فرق بينهما في الماك لانه واحد على التقديرين انتهى بالفاظه الشريفة  
والمحصل ان الوجود الالهي المعنى الثاني له اعتبار ان الاول وجود الشيء في نفسه وهذه الاعضا  
اخر غير السببية الباقية واقفاه الشارح الحطام لم يذكره الشارح فها ذكره السيد الثاني وجود الشيء  
في نفسه بغير ان يكون له اعتبارا وشبهه بان لا يفرق في الموضوع ووجه الاعتبار هو ما اذا استبعد  
والشارح يقول ان الثاني ما هو احد اعتباري وجود الشيء الذي هو من العقاقير المتعاقبة في نفسه  
لان الاعتبار الاول وجود محمول في نفسه وجوده الاول لا يوجب وقوعه نحو اللابلية المركبة والثاني  
يكون في المحل بان الوجود الالهي المعنى الثاني يقع محله اللابلية المركبة وقد مرح السيد في الالهي  
المعنى والاهم اعتبار غير ان الاول وجود الشيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجوه ووجه  
وجوده في المحل في الثاني لا يفرق في المحل اي الوجود الالهي المعنى الثاني على الشيء الاول  
اي الموضوع في نفسه فلو كان في محل محقق اعتبار غير مستقل في نفسه لكان الوجود في محل  
الاستدلال الوجود الالهي المعنى الثاني وجود في نفسه الشيء الذي في محل محقق اعتبار غير  
مستقل في نفسه في نفسه وقد يقال وجود الشيء للشيء ويراد به هذا الاعتبار اي كونه في محل  
والاريد به هذا اعتبار غير مستقل في الوجود المستقل لان الشارح قد تسامح في تفسيره حقيقة الشيء  
في نفسه لان على ان يكون في محل وما هو مفهوم الناظر ان كل ما خيفه كذا لم يستعمله عندنا  
والشارح قد يقال لذي الاعتبار بغير ان لا يلاحظ به التفرقة بينهما لغير وجوده في العقاقير  
فلهذا ومضيق اياه للغير في هذا ادعاء الشارح بقوله وعلى الشيء الثاني اي على التعبير الثاني  
في وجوده محقق اعتبار غير مستقل هذا صوابه لا على عليه فانه لو لم يوجد في نفسه

في نفسه بانه للغير وانما الشارح في الاول هذا ما استفدنا من الاشارة العلامة والحمد لله  
 والناظرون في هذا المقام قد خطوا وخطوا وجل ما قالوا مخالف لما خذ كلام الشارح و  
 غير صحيح في نفسه ولعمري ما قال الاشارة العلامة في حاشيته على هذا الشرح  
 ولعلك تتفطن بما ذكرنا ان الاعتبار الآخر من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق  
 الناقية الذي يصير بمجموعه الالهية البسيطة غير مذكور في كلام الشارح وانما ذكره صاحب  
 الافق المبين والناظرون في كلام الشارح قدوة هو ان الاعتبارين المذكوران في الشرح  
 فوقوا في المحر والخط وادفعوا الناس في الخط واللفظ انتهى ولا بأس لو نقلنا كلام  
 السيد الباقر في هذا المقام قال في الافق المبين الوجود الالهي يقع بحسب اصطلاح  
 الصناعة على معنيين باشتراك اللفظ احدهما ما يقابل الوجود المحمولى اي وجود شيء  
 في نفسه على ما يستعمل في مباحث المواد وما يقع را بطلته في الية الكلية ورا  
 النسبة الكلية الاتحادية التي هي في جملة العقود ووجه وجود الشيء شيا وتباين حقيقة  
 النوعية للوجود المحمولى اي تحقق الشيء في نفسه الذي حده وجود الشيء على الاطلاق والآخر ما هو احد  
 اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناقية في نفسه وليس معناه التحقق شيء في نفسه ولكن  
 على ان يكون في محل اعمى بذلك ان يتحقق في نفسه على هذه الحقيقة لا بان يكون لذاته كما في تحقق  
 القائمة بنفسها على سبيل شان القيود لخصائص الطبائع البهية لانه المعنى الرابطة الذي هو تحقق  
 الشيء شيئا وذلك كما يقال وجود البياض في الجسم اذا المراد هو وجود البياض في نفسه  
 ولكن في الجسم اذ وجود العرض في نفسه وبعينه وجوده في موضوعه فان هذا الوجود الالهي ليس  
 طباعه ان تباين تحقق الشيء في نفسه بالذات بل انه احد اعتباراته التي هو عليها ثم بين في ذلك  
 تباين الاعتبارين وقد سبق لنا محصل ما قال في بيان الاعتبارين فقد ذكرنا سلف ذلك في  
 على التبعير بعد احاطة نظره في هذا الكلام حسن ما فصلنا قول شارح السلام في هذا  
 المقام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام بقي الكلام الآن في تنقيح اعتبار اخترعه السيد الباقر  
 فنقول ما اخترعه لم يسبقه احد من الفرسان الى هذا الاما انما هو من نتائج طبعه ومع ذلك  
 في صحيح في نفسه فان تحقق البياض في نفسه مع قطع النظر عن كونه في محل ليس وجودا

والطَّيَال وجوداً محمداً ليألفي صحيح كونه اعتبار الوجود الربطى اللهم الا بالاعتبار ويرد عليه ما قاله التذات  
 العلامة ولا مرد له لا يخفى على المتأمل ان هذا الكلام في غاية السخافة لانه لو اعتبر وجود البياض  
 في نفسه مع قطع النظر عن المحل بحيث يكون ذاتاً مستقلاً كان معدوماً بل مستغنياً كما ان النوب  
 اذا اعتبر بصورة في القطن كان موجوداً واذا اعتبر مباحثاً للقطن ذاتاً على حiale كان متمتعاً من تلك  
 الحقيقة فلا معنى لاعتبار تحقق البياض في نفسه مع قطع النظر عن المحل حتى يكون قولنا البياض  
 موجود قضية بلية بسيطة الصواب ان يقال الوجود الربطى يطابق على معنيين احدهما النسبة  
 الايجابية الغير مستقلة التي جزء للقيود الايجابية وثانيها وجود اشئ في نفسه على انه في موضوع  
 لكون ذلك اشئ من الحقائق الناعية وهو المحكى عنه في ايجابات العمليات المركبة انتهى بكلامه  
 انشريعة اعلم انه قد شتهر في زماننا هذا تقرير عجيب وتوجيه غريب لهذا المقام شيفرته اولوا الافكار  
 ويكرهوا ولو الاحام ياذى من سماعه الاذان ويأبى عن تحلي الاذان لا باس بتأويله فزعموا  
 ان لا يقع الطلبة منه في ورطات الغفلات ومراقداً الجحالات عسى ان يقبله الاذواق البلية  
 وان اردوا راه الطباع المستقيمة وان عاداه الاغبياء فسي قضيه الاذكار ولهم ما قيل اذا رتبت  
 عنى كرام عشيرة فلما زال غضبنا على لياحنا وارجم من الشان لبعضه من الذين يقيمون  
 الرجال بتقدم الآجال ويفضلون اجمال على ارباب الكمال وينظرون الى من قال وون  
 ما قال هم الذين اذا سمعوا ما لم يألط طباعهم ولم يقرع به سماعهم اعرضوا عنه كأنهم حمر مستنفرة  
 فررت من بصورة وعارضوا لآليت عليهم من تذكره وها أنا لعجبة الله وتوفيقه نخطهم  
 في هذا المقام فرائد اسرار كنوز واجل خزائن اسرارهم ونسبى بين الله العزيز العالم  
 الحصري في كل فصل ومقام قال بعض من يدعى فهم المسائل الحكيم ويهتتم في المباحث  
 الفلسفية ما شاعلى قول استباح العلم وتفصيله توضيح المقام ان وجود اشئ الذي هو من  
 الحقائق الناعية والماهيات العرضية كالسواد والبياض والعلم والجمل وغيره انما يلاحظ  
 بنحوين ولتبر على نحوين احدهما ان يلاحظ ويقبر من حيث انه وجود اشئ في نفسه مع قطع  
 الملاحظ وفرض الاعتبار عن كونه في محل او موضوع وان كان عرض له ذلك في نفس الامر  
 فنظر الى ما هو موصوف به وهو السواد مثلاً فان ما يكون واقعاً في نفس الامر ليس يلزم

أن يكون واقعا في كفا العقل واعتبار الذهن أيضا ثانياً بان يلاحظ ويقترب من حيث انه وجودي  
 في ثلث والموضوع اذا عرفت هذا فنقول حاصل كلام القوم في مثل هذا المقام ان الوجود الرباعي  
 ووجود الشيء لا يتلوا على اثنين من اعتبار النسبة الشبهية المستقلة الحاكية الى ما يشبه الوجود الرباعي  
 بهذا المعنى يوجد في افراد القضية كما في درجة الحاكية بسببية كانت او مركبة تأنيهاً تاماً واحد  
 من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الثابتة وقد فصلنا هذا المقادير الاربعة بهذا  
 المعنى اي وجود حقيقة الثابتة بما هي كذا قد عاين اعتبار اعتباري وجود في درجة الحكمي عند الالهيات  
 المركبة لا البسيطة اقول بسبب هذا الشطط الذي يراه حاصل كلام القوم اليوم فقرأ عليهم  
 استرأوه واشاهدوا عن ذلك اذا ادركوا ان القوم قد قسموا الالهيات الى البسيطة والمركبة وقالوا  
 ان القضية الحاكية عن تقرير الموضوع بسيطة وما سوى ذلك مركبة سواء كانت في الوجود  
 عينية الموضوع او عن ذاتية في الدرجة وسبب البسيطة والثابتة في الالهيات او عن شئ  
 صفة تامدة او سلبها وكلام القول هنا يدعي القول في الحق العقل في الموضوع هنا قلت قول  
 الشارح والحكي عن الالهيات البسيطة ليس الا نفس موجودة في الموضوع وانما كانت في نفسها  
 القضية الحاكية عن تقرير الموضوع بسيطة عندكم سواء كان الموضوع من بين الحقائق البكمية  
 او الالهيات العرفية ولم يفرق بين قولهم في موضوع شخصي اليه كونه الالهيات عن تقدير  
 حقيقة كونه شئ بل لم يفرق بين كونه القضية الحاكية عن نفس تقرير الحقيقة الثابتة البكمية  
 كما كانت شئ او كونه في الموضوعات البسيطة الحاكية عن تقرير حقيقة الثابتة لا يكون الا نفس  
 وجود الشيء من غير تقريره كونه في نفسه وقد علمت ان ما ذهبت اليه لا يكون الا بسيطة  
 مع انه وجد في درجة الحكمي عند الاعتبار الاول من الوجود الرباعي بالمعنى الثاني فيكون القول انهم  
 بان الوجود الرباعي بان اعتباري وجود في درجة الحكمي عند الالهيات المركبة لا البسيطة  
 ثم قالان قولهم حقيقة الحاكية عن تقرير الموضوع بسيطة فاقضية يكون القضية الحاكية  
 عن تقرير حقيقة ان قضية بسيطة قولهم على سبب عدم الاعتراف بالوجود الرباعي لا يوجد بان  
 اعتبار اخذ في درجة الحكمي عند الالهيات بسيطة حاكية بان لا يكون بسيطة فانه وجد في  
 درجة مصداق الاعتبار الاول من الوجود الرباعي بالمعنى الثاني وكل ما ذهبت اليه في مركبة

عنهم على تفرعهم هذا الزاعم فلا يكون بسبب دبل هذا الاتساف بين الاقوال لا يجوز الاس  
 سلب عقولهم فقد بصيرت ففلا عن الذين عدوا من العلماء والعقلاء والحكماء فلا يكون هذا التخصيص  
 والتفريق الاخر اعظم من هم براء منه واما ثانيا فلا نهم صرحوا ان الوجود والراعي بالمتنى الثاني لا  
 يكون في درجة الحكمى عندنا في السليات البسيطة وتحقيق في السليات المركبة وجعلوا هذا الامر ملك  
 الاشراق فيها كيف وانها سواسيان في اشتغالها في درجة الحكمى على الوجود والراعي بالمتنى الاول  
 فلا يفرقان الا بان احدهما خير من شتم على الوجود والراعي بالمتنى الثاني وثانيهما مشتمل عليه  
 وقد صرح الشارح العالم بقوله فقد نظرا لفرق بينهما في درجة الحكمى عنه باشتغال احدهما على الوجود  
 والعدم والآخرين بالمتنى الثاني دون الاول وطيه مدارا تسمية بالسليات والتكريب في هذا القول  
 قد سلم في الفرق على اشتراك هذا القول اليه بطلته هم معصرون على ان الوجود والراعي  
 بالمتنى الثاني الوجود في درجة الحكمى عند السليات البسيطة لا يكون وان كان الاثنان  
 لا يكونان في درجة الحكمى بغيره الا بيجابات البسيطة فهو ظاهر النفس او فان اعتبارا منه يوجد في الوجود  
 واما ان الاعتبار الثاني الوجود في الوجود لا يكون الا بالاعتبار الاول فانه من كلامه ان الاعتبار الثاني لا ينفك عن الاعتبار الاول  
 ولا يوجد في شتمه احد من المركبات في السليات البسيطة بل في السليات المركبة على كل حال عنهم  
 واما ان كان لو كان سواسيا في السليات البسيطة والمرتبة الاولى في السليات المركبة في السليات البسيطة  
 الاعتبار الاول من الوجود والراعي في درجة الحكمى في السليات البسيطة والمرتبة الاولى في السليات المركبة  
 انفسها انهم شتموا السليات المركبة الى البسيطة المركبة وقالوا ان كان السؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها  
 ووجودها في السليات البسيطة والمرتبة الاولى في السليات المركبة في السليات البسيطة والمرتبة الاولى في السليات المركبة  
 عن شتم في شتمها فان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها فان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها  
 عليهم القول بتحقيق الاعتبار الاول من الوجود والراعي في درجة الحكمى في السليات البسيطة والمرتبة الاولى في السليات المركبة  
 مفرعون هذا انهم انهم ان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها فان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها  
 غير انهم عليهم احوال قضيتهم بكونه في السؤال بتفرع الحقيقة في شتمها فان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها  
 بهذا السؤال غير السؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها فان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها فان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها  
 سبب في شتمها فان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها فان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها فان ارادوا بالسؤال عن تفرع الحقيقة في شتمها

فان الماهيات الجوهرية كما يستحق للسؤال عنها كالتحقق الحقائق العرضية فباي ذنب تركوا اداس  
شئنا عنه رؤا غيرنا بالجملة ليزم عليهم على حسب ما زعمنا ان الفراعنة الفراع واهمال قسم ضروري  
الاعتبار وهم ادلو الالباب والابصار فاعتبروا في الابصار واما رابعا فلانه هذا محال لثباته  
ومنافاة لتفصيلاته ثم لا بأس لو قلنا لبعض عباراتهم قال السيد الباقر في الافق المبين وجود اشئ  
النا عني لا يصلح ان يجرد في محال العقل عن ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث هو تحقيق ذلك الشئ في نفسه  
فيعقبر على بسطه فيقال البياض موجود فنقول البياض موجودا اعتبارا في حد ذاته لا يتحقق البياض في نفسه بل في غيره  
الاعتبار يقع على البلية البسيطة والاخراته هو بعينه في الجسم وهذا مفهوم آخر غير تحقيق البياض بنفسه  
وان كان هو بعينه تحقيق البياض ملحوظا بهذا الاعتبار وهذا هو الاعتبار الذي يصير به البياض  
مثلا حقيقة ناعية فنقول البياض موجود في الجسم مفاده انه حقيقة ناعية ليس لها وجود باس  
نفسها لذاتها وانما هو في الجسم وهذا انما يقع في الهلي المركب قال الفاضل القاضى في بعض  
هو امش شرح السلم هذا النجوم الوجود اعني وجود اشئ الناعية له اعتبارا ان احدهما اعتبارا  
في نفسه من غير انما تعلقه بالغير بل يعظم من حيث انه تحقق اشئ في نفسه فهو محمول بهذا الاعتبار  
لهلي البسيطة كما يقال البياض موجود وثانيهما اعتباره انه لغيره النعوت بذلك الشئ لا لذاته  
واذا اخط بهذه المحيية فيقال البياض موجود في الجسم ومفاده انه حقيقة ناعية وجودا في  
نفسها للعمل وح يكون محمولا في الهلي المركب وتفصيله في الافق المبين اقول عبارة السيد  
في الافق المبين وعبارة الفاضل الكو قاموي نصان على ان لوجود اشئ الثاني  
اعتبارا ان اعتباره في نفسه من غير تعلقه بالغير وهذا الاعتبار يقع محمولا للهلي البسيط ودون الهلي  
المركب واعتباره مع اصنافه عارضة وهذا يقع محمولا للهلي المركب لا كما زعموا الزاعم ان وجود  
الناعية باي اعتبار اخذ يقع في الهليات المركبات ودون البسائط واما خامسا فلانه لغيره  
من توضيحه ان عند القوم للوجود والربطى بالعنى الثاني اعتبارا ان الاول وجوده في نفسه  
قطع النظر عن كونه في محل والثاني وجوده في نفسه ملحوظا بالغير مع ان احدهما من القوم  
السيد الباقر احتاج به لم يذهب الى ان الوجود الربطى اعتبارا ان انما هو من احقاق السيد  
لم يثبت احد الى هذا الامور لم يشتهر في كلامهم سوى الاعتبار الثاني قال ملك العلماء

في حاشيته على الحاشية الزائدة على شرح لمواقف الوجود الربطى مخيان احدهما النسبة الايجاب  
 وهو امر غير مستقل جزا للعقود الايجابية والآخر وجود الشئ في نفسه على انه في موضوع ككون  
 ذلك الشئ من الامور الناعية وهو الحكمي عنه في الايجابات الهليات المركبات وارتقب منسبه  
 قولاستوني وقال في موضع آخر من ذلك الكتاب قد عرفت ان الوجود الربطى ولو جوده  
 لغيره معينين احدهما النسبة الايجابية الحكمية وثانيها وجود الشئ في نفسه على انه في محل الال  
 لا سبيل لا اعتباره في درجة الحكمي عنه لان النسبة لا يكون الا في الحكاية انما السبيل لا اعتبارا  
 فنقول مصاديق الهليات المركبة مشتملة عليه دون مصاديق الهليات البسيطة في الايجاب  
 وقس عليه حال عدم الربطى في السوال وتفصيل القول فيه على ما ذكره بعض المتأخرين  
 ان الوجود الربطى بالشيء الثاني وجود في نفسه محمول مستقل قد اخذ مع اضافته عارضة الى ما  
 متعلق بهذا الوجود وجود له كونه من الحقائق الناعية فهو امر مستقل في نفسه كالاسماء اللازمة  
 اضافته ولما كان مصاديق الهليات المركبة الموضوع لها كونه صفة وهي حقيقة ناعية معاصرة  
 للوجود فلما وجود في نفسها منتسب الى موضوع الصفة بانه له اوفيه لاقتضاء الناعية ذلك  
 بخلاف الهليات البسيطة او مصاديقها نفس وجودات الموضوع واذا ليس للوجود وجود  
 فلا يقال وجود الوجود في نفسه منتسب الى الموضوع بانه له اوفيه فاذن قد بان ان في مصاديق  
 الهليات المركبات وجود الربطى دون المصاديق الهليات البسيطة اقول بهذه العبارات  
 على ان الوجود الربطى بالشيء الثاني الماخوذ في ايجابات الهليات المركبات وجود الشئ في نفسه  
 على انه في موضوع او محل بالجملة الماخوذ مع اضافته عارضة لا وجوده في نفسه مع قطع النظر  
 عن كونه في محل فانه ليس معتبرا في ايجابات الهليات المركبات ولذا لم يذكر في هذه العبارات بل  
 قيد الاضافة ولو اخذ مع قطع النظر عن الاضافة يلفظ تخصيصه بالا اعتبار في مصاديق الهليات  
 المركبات فان الوجود في نفسه لا عرض المقطوع عن الاضافة ماخوذ في مصاديق الهليات  
 البسيطة ايضا وفيهم من هذه العبارات ايضا ان الوجود الربطى عندهم اعتبار واحد هو الوجود  
 الماخوذ مع اضافته عارضة بانه له اوفيه ولم يحد في كلامهم اعتبار الوجود الربطى بانه وجود في  
 نفسه مع عزل النظر عن كونه في محل وايضا قول بعض المتأخرين اولابان الوجود الربطى

بالمعنى الثانى وجوده فى نفسه محمول مستقل قد اخذت مع اضافته عارضة الى ما يتعلق بهذا الوجود وهو  
 له لكونه من الحقائق الناعية ثم قوله بعد ذلك فاذن قد بان ان فى مصاديق الهيات المركبات  
 وجودها على دون المصاديق الهيات البسيطة ان الوجود والباطنى بالمعنى الثانى اعتباراً  
 واحداً وهو الوجود المأخوذ مع الاضافة فانه لو كان له اعتبار آخر هو الوجود فى نفسه لم يصح  
 قوله فاذن قد بان ان فى مصاديق الهيات المركبات وجودها على دون المصاديق الهيات البسيطة  
 فان الوجود والباطنى بالا اعتبار الاول تتحقق فى المصاديق الهيات البسيطة ايضا فكيف يستقيم النفى  
 ويأخو تخصيصه بمصاديق الهيات المركبات نعم قد شاع هذا الاعتبار من الباقى والآخر وروى  
 الناقدون وقلة القاصرون قتال فيه ولا تطول الكلام بذكر ما فى كلامه من الخطأ والخلل لعل  
 الناظر بصيرة يطالع على ما فيه من الدليل قوله هذا هو المطابق لما ذكره بعض افاضل الاعلام حيث  
 قال فنقول بوجود الشئ ليطابق على اثنين الاول ان يكون الباطنى شئين غير معقول على  
 الاستقلال ويستعمل السلاصة عن اثنين شئين ويعتبر فى جملة العقود فى الحكاية فقط والثانى مفهوم  
 مستقل به وجود شئ وانما يلحقه من حيث خصوص المادة ان يكون منتسباً ومضافاً الى شئ هو  
 موضوعه فانه صلوح ان يلحق بما هو هو فيكون معنى اسمياً حقيقياً وبما يلحقه من حيث خصوص طابع  
 معروضه وهو شئى الناعت فيصير معنى اسمياً مضافاً وهذا من خواص الماهيات الساعتية  
 فى الحكمى عنه انتهى اقول ايراد هذه العبارة سخفاً على ما اخلق نفسه وشاهد على ما سولت به  
 بسبب كل البعد من ذوى التحصيل فانه لا يقول به الا من هو فاقد العقل والبصيرة عادم  
 الراى والروية فلنشرح اولاً محصل عبارة الفاضل القاضى ثم نبين انه لا يصلح سداً على ما قيل به  
 فنقول محصل ما قال ذلك الفاضل ان المعنى الثانى مفهوم مستقل اى وجوده فى نفسه  
 وانما يلحقه من حيث خصوص المادة اى كونه طبيعة ناعية ان يكون مضافاً ومنتسباً الى موضوعه فله صلوح  
 ان يلحق بما هو هو اى يقصر الحواط الى وجوده فى نفسه فيكون معنى اسمياً حقيقياً وان يلحق بما يلحقه من  
 خصوص طابع موضوعه وهو وجود شئى الناعت اى يلحقه معروضاً للاضافة فيصير معنى اسمياً  
 مضافاً وهذا من خواص الماهيات الناعية فى الحكمى عنه اى اذا لو خط مع هذه الخشية حتى يصير معنى  
 اسمياً مضافاً فى ذرى الحكمى عنه الماهيات النوعية ولا يقول ان المفهوم المستقل بكلا الاعتبارين

يقتضي في درجة الحكم عن الماهيات الناقضية حتى يصلح سندا على ما تخيله ولعمري قد ذل قدمه في  
حمله على ما زعمه بوجهه أما أولا فلا ينبغي من حمل قوله هذا على ما زعمه قوله وهذا من خواص الماهيات  
الناقضية فإنه لو كان المشار اليه بقوله هذا الماهيات الناقضية بكلا الاعتبارين لكان قوله من خواص  
الماهيات الناقضية فإن الاعتبار الاول وهو ان يلحظ بما هو ليس بخاص الماهيات الناقضية بل هو  
شامل للماهيات الكوجهرية ايضا نعم الاعتبار الثاني وهو ان يلحظ بتسببا ومضافا الى شيء هو موجود  
من خواص الماهيات الناقضية وأما ثانيا فلا بد ان قوله بعيد هذا ثم هذا النحو من الوجود بعد ان يؤخذ  
على هذه الحقيقة انه يحسن مقارنة ينسب الى ذلك الشيء كما يقال وجود البياض في نفسه هو وجوده  
في الجسم فيكون من احواله وتارة ينسب الى المنعوت فيقال الجسم موجود له البياض فيصير الجوال  
المنعوت يائي اما حمله اشارا لبااء فان النحو الاول لم يوضع مع حقيقة زائدة على نفس ذاته حتى  
ينسب الى ذلك الشيء او المنعوت وأما ثالثا فلا بد ان يجوز كون المشار اليه بعيدا مع صلاح القريب  
للاشارة واحتواءه بقرائن السياق والسباق بعيد عن من يتبرع في العلوم العرفية فضلا عن  
من يدعي فهم المسائل الكلية وأما رابعا فلا بد انهم من هذا العبارة مخالفة لما مر من عبارة  
الفاضل القاضي في هو امش شرحه للسلم وقد مرنا نقله فإنه يصرح فيه ان الاعتبار الاول  
يقع محمولا في الهيئة البسيطة والاعتبار الثاني يقع محمولا في الهيئة المركبة فيكون هذا اتفاقا  
بين قوليه بالجملة لا يصلح هذا السند المازع من بين ما فهم من كلام القوم وهذا الاستناد قوله قال  
الفاضل الاسد وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناقضية له اعتباران اعتبار تحقق الشيء في نفسه  
مع قطع النظر عن الارتباط بالغير وان كان في نفس الامر متحققا فيه وهذا الاعتبار يكون وجوده  
محمولا للهيئة البسيطة كقولنا البياض موجود في نفسه وثانيها تحقق الشيء في نفسه بان يكون  
في الغير وهذا الاعتبار يكون محمولا للهيئة المركبة كقولنا البياض موجود في الجسم لان هذا الاعتبار  
ناكذ على وجوده في نفسه وقال ذلك الفاضل ثم وجوده بالا اعتبار الثاني ان شئت فسمه  
بالا لزم الذي هو معنى حرفي غير مستقل أعني كونه في محل وان شئت فسمه بالمعنى المستقل  
كما بينه الشارح مفصلا اقول لعل مراده ان الوجود بالا اعتبارا ثانيا فيمكن تفسيره بالتفسير  
وتعبيره بالعبارتين وان كان ما كما واحدا لا انه مشتق على الاعتبارين الذين اشار اليهما الشارح

العلم كما يتوجه المتوجهون كيف وكون البياض في محل وجوده فيه شيء واحد وكذا كون البياض  
 ملاحظا ومعتبرا بالارتباط عين وجود البياض ملاحظا ومعتبرا به للغير فان الكون الوجود  
 الفاظ متردفة على انه مزاحم لما افاده في كلام سابق له وقدر دنياه انتهى أقول صدور هذا الكلام  
 من عجب كل عجب ولغير من انه لم يصدر هذا الكلام منه في حالة صحوة وبقضته بل في نومة  
 وغفلة لا بأس لو نطلع الناظرون عليها فنقول في خط من وجهين أما أولا فلانه  
 ما تميل من عبارة الفاضل الاسد ان مراده ان الاعتبار الثاني يمكن تفسيره بالتفسيرين  
 الا ان كلام الشارح مشتمل عليه في غاية الغفلة بوجهين الاول انه يقول ذلك الفاضل  
 بعد بيانه للتفسيرين كما بينه الشارح مفصلا ونقل هذا القائل الزايل ايضا فلا يتفوه بالمرح  
 جهول وغفول ولا نظن بالقائل هذا الظن الثاني ان ذلك الفاضل يعترض على الشارح  
 العلم لقوله ولا يخفى عليك ان تخصيص قولنا تحقق شيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل  
 بالاعتبار الغير المستقل كما فعله الشارح ليس له وجه ظاهر فانه يمكن تعبير الوجود المستقل بهذه  
 العبارة ايضا لان المدار على محاط العقل بان يعتبر في العقل او لا اضافة الوجود الى شيء  
 ثم يعتبر النسبة الى الغير او تعتبر ولا اضافة الى الغير واما العبارة المذكورة فانما يدل على اضافة  
 التحقق الى شيء او لا ثم لحق النسبة الى الغير كالعبارة المذكورة في الاعتبار المستقل كما لا  
 يخفى انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام هرب من لمن له حواس نقية وعقل زكية في ان يحضر  
 ذلك الفاضل من كلامه السابق بيان التعبيرين الذين شتمل كلام الشارح عليه لانه يمكن  
 تعبيره بهذين التعبيرين في نفس الامر والعجب انه لو لم يرد هذا توجيه هذا الايراد لعل  
 هذا ظاهر غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور واما ثانيا فلان ما قال  
 كيف وكون البياض في محل وجوده فيه شيء واحد فبناه على عدم فهم المراد وسفطاك  
 عقده انشاء الله تعالى عن قريب واما قوله على انه مزاحم لما افاده في كلام سابق له وقدر دنياه  
 فمن تجاويش التمثيل قوله قال الفاضل العماد في توضيح الاعتبارين ان الاعتبار الاول  
 كون وجود البياض مثلا في المحل والثاني وجود البياض الملحوظ بكونه في المحل فالوجود والظن  
 بالشيء الثاني على الشق الثاني هو الوجود المستقل الماخوذ مع قيد غير مستقل عن كونه في محل

مستقل وعلى الشق الاول نفس ذلك القيد الغير المستقل اللاحق لذلك الوجود المستقل  
 وفيه ان الكون هو الوجود كما هو وجود الوجود عينه كما تقر في مقرة ككون وجود البياض وجود  
 البياض شيء واحد ليس بينهما فرق الافي اللفظ والعبارة دون المفهوم والمودى انتهى اقول فيه  
 خط من وجوه انا اولها انه يشبه هذا بالواحدة اللفظية فان غرض الفاضل العباد ان  
 الثاني للوجود الرابع على انه تعبير ان الاول كونه في المحل والثاني وجود البياض ملحوظا كونه  
 في المحل فالوجود الرابع على المعنى الثاني على الشق الاول اي التعبير الاول نفس الاعتبار الغير المستقل  
 اللاحق لذلك الوجود المستقل وعلى الشق الثاني اي تعبير الثاني هو الوجود المستقل المأخوذ  
 مع قيد غير مستقل فاقال الفاضل كون وجود البياض مثلاً في المحل ليس المراد ما فهمه  
 هذا الموضع الا لا بد من فهم المراد من كون وجود البياض وجود وجود البياض حتى يرد عليه اورد  
 عليه ان الكون هو الوجود ووجود الوجود عينه بل المراد منه كون البياض في المحل اي لحاظ  
 كونه في المحل بان يقصر الخط على الاضافة العارضة للوجود المستقل ولا ريب ان البياض  
 في هذا الاعتبار اعتبار غير مستقل حتى للوجود المستقل بخلاف ما اذا الخط بانه وجود مستقل  
 تام حتى وجد في الغير فانه في هذا الحاظ وجود مستقل كقوله اعتبار غير مستقل نعم اذ افسر  
 الاعتبار الثاني تارة يكون هذا الحاظ ملحوظا بانه للغير واخرى بوجوده ملحوظا بانه للغير  
 عليه ما اورد بانه لا فرق الافي اللفظ والعبارة دون المفهوم والمودى واذا ليس فلسف  
 واما ثانيا فلان قوله ان الكون هو الوجود ليس بهنا في موضعه فانه ان اراد منه ان  
 الكون مستقل هو الوجود فلا يضر الفاضل فان الكون المستقل امر كونه في محل امر آخر  
 فلان الاول وجود مستقل فكونه في محل اضافة وشتان ما بينهما وان اراد منه ان الكون  
 الذي هو مطرح النظر في هذا المقام اي كونه في محل هو الوجود فان اراد انه هو الوجود المستقل  
 فهو نفس من ان يحتاج به وان اراد انه هو الوجود الغير المستقل فلا يضره ويبقى الفرق  
 في اياويه ويلغو ما هو المورد بصدده واما ثالثا فلان قوله وجود الوجود عينه فهو ليس على  
 المقصود لما علمت ان المعنى الثاني على التعبير الاول محض الاعتبار وعلى التعبير الثاني  
 هو الوجود الملحوظ كونه في المحل واين هذا من ذاك فالقول بانه ليس بينهما فرق الافي اللفظ

والعبارة وكون المفهوم والمودى بعيد عن دق النظر وتعمق الفحوى انه قدر محى الكلام  
على عواهنه من غير ان يتيقن في لواطنة نعم في كلام الفاضل شئ آخر من فصله انشاد الله تعالى  
لكن نظره بمراحل عن تخيله وتصوره فضلا عن اذعانه وتصديقه واما رابعا فلان المورد قد  
اخذ هذا لايراد من كلام هذا الفاضل في حاشيته بغير فهم المراد فنقله الآن لينظر الناظرون  
انه سارق في ايراده فهو في هذا كأمرة موهوبة من مال ابيه قال الفاضل العاد معلقات على  
قول الشارح ليس ماله الا تحقق الشئ لا يخفى ان لا يتحقق الوجود متروا فان المراد بالشئ اشئ  
المعهود اعني حقيقة ان حقيقته التي هي العرض وقوله على ان يكون في محل وقوله ملاحظا ومقبه بانه  
للغير مستعمل في المعنى فراد كلا التعبيرين واحدا ولا يصح ان المراد بالشئ الاول نفس الاعتبار  
الغير المستقل والشئ الثاني الوجود والمعرض لذلك الاعتبار الغير المستقل في اللحاظ  
الصحة حمل كل واحد من العبارتين على كل واحد من الاعتبارين فوق العبارة ان يبعد عن الاعتبار  
بما ذكرناه في الحاشية القديمة ثم يقول وهذا الشئ على الاعتبار الاول انتهى ولا يخفى على  
الناظر ان هذا الكلام ماخذ لايراد بهذا المورد ولم يفهمه واخذ منه بلا فهم مراده ولا تطول الكلام بحشف  
عوارضه لعل الاشارة كفي للناظر البصير قوله ما يفهم من كلام بعض الافاضل ان الوجود باعتبار  
الثاني مشتمل على الاعتبارين الذين اشار اليهما الشارح العلما حيث قال بعد توضيح  
الاختبار الاول على نحو ما ذكرنا والثاني ان يلاحظ مضافا الى شئ الناحية المرتبطة بالمتنوع  
من حيث هو كك ثم في تلك الملاحظة ايضا اعتبارين احدهما ان يلاحظ ربط ذلك  
الوجود الاول بالذات والوجود الثاني والعرض فيقال انه اعتبار غير مستقل بحق الوجود المستقل  
الثاني بالعكس فيقال انه وجود مستقل بحق به اعتبار غير مستقل بقول ليست ادرى  
كيف يمكن ملاحظة الربط الاول وملاحظة الوجود الثاني والعرض اليس تحقق النسبة فرح  
تحقق المنتهين ذهنا وخارجا انتهى اقول هذا معنى على عدم فهم مراد ذلك الفاضل فلنوضح  
اولا مراده ثم نبين احتمال التحليل فيتحقق فيقول محصل ما قال ان الاعتبار الثاني وهو ان يلاحظ وجود  
الحقائق الناعية بانه للغير اذ في المحل يشتمل على الاعتبارين احدهما ان يقصر الخط الاول  
بالذات على الاضافه العارضة فيقال اعتبار غير مستقل بحق الوجود المستقل والثاني

ان يلاحظ ولا وجود هذه الحقائق ثم يعتبر بانها الغير فيقال انه وجود مستقل بحقه الاعتبار الغير  
 مستقل ولا يخفى على الناظر المتقدم ذكره السابق انه موافق لما فصلنا سابقا ومطابق لما قاله الفاضل  
 الاسدي صحيح في نفسه فان الاعتبار الثاني للوجود الربط الذي ذكره الشارح وهو وجود  
 الحقائق في نفسه ملاحظا بكونه في الحمل او للغير له تفسيران الاول ان يعبر بكونه في الحمل وهذا  
 اذا قصر النظر والنظر على الاضافة العارضة اولاد الى الحمل ثانيا والثاني ان يعبر بوجوده  
 في نفسه ملاحظا بانها الغير وهذا اذا لو خط الوجود في نفسه ثم لو خط اضافة الى الحمل ولا ريب ان على الاعتبار  
 الاول اعتبارا غير مستقل حتى للوجود مستقل على الثاني وجود مستقل بحقه اعتبارا غير مستقل بالحكمة ليس هذا مخالفا للاصحيح  
 بل هو عين ما مر وما اورده عليه بان لا يست ادري كيف يمكن ملاحظة الربط اولاه فقد علمت اندفاعه فان  
 يمكن ان يلاحظ الاضافة العارضة اولاد الى الحمل ثانيا وبالعرض فيمكن ان يلاحظ الوجود اولاد ثم يلاحظ الاضافة  
 ثانيا وبالعرض والاستحالة فيه والاستحالة التي بنيت بقوله ليس تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين وهذا  
 وخارجا فبني على عدم فهم المراد القوم فانا سلمنا ان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين وهذا  
 خارجا لكن لا يلزم منه ان لا يمكن النظر والخطا الى النسبة اولاد الى المنتسبين ثانيا وبالعرض  
 اذ غاية ما يلزم منه ان لا يتحقق النسبة وهذا خارجا بل يتحقق المنتسبين لكن لحاظ النسبة  
 اولاد لحاظ المنتسبين ثانيا وبالعرض لا يلزم منه تحقق النسبة بدون المنتسبين نعم لو  
 لو خط النسبة ولم يلاحظ معه المنتسبان اصلا لم يلاحظ على انك قد علمت في الدرس  
 السابق مما قلنا من احوال المحققين كالمحقق الدواني وامثاله انه يمكن ان يلاحظ الحقائق  
 النسبية اولاد وليفت اليها بالذات والى اطرافها بتبعيتها ويمكن ايضا ان يلتفت  
 الى الاطراف بالذات والى النسبة بالتبع وهو في كلا الحالين معان نسبته الا ان  
 العقل في الحالة الاولى يتوجه الى نفسها وانما يلتفت الى اطرافها بتبعيتها وفي الحالة  
 الثانية يتوجه الى الاطراف وانما يلتفت اليها بالتبع فتعقل تلك المعاني في الحالين  
 غير تفك عن تعقل الاطراف الا ان الالتفات بالذات الى تلك المعاني قد تفك عن الالتفات  
 بالذات الى اطرافها بهذا المعنى من عبارة المحقق الدواني في جديدة لا حاجة لنقل تلك  
 العبارات ثانيا انشئت الحجة عليها فاصح اليها ثانيا والانصاف ان اقراره بعدم

الدراية مقررون بالصواب ولو كان هذا منه في كل فصل وباب لكان اصوب عند اولى  
 الابواب قال الشارح ما هو احد اعتباري آه قال الفاضل الهامى معمله انزل راد احد الاعتبارين بمصوب  
 فلا بد من تعينه وبياته وان اراد ان هذا الاسم يطلق على كلا الاعتبارين فلا بد من جعل لفظ الاحد كما لا يخفى قال المؤيد  
 لفاضل العباد الحمد والاول صعب من الثاني فتأمل اقول المورد والمعاون كلاهما في  
 وادو الشارح العلم في واد آخر فانها من قول الشارح احد اعتباري وجود الشيء آه ان  
 ما ذكره الشارح بقوله وليس مآله لا تحقق الشيء في نفسه على ان يكون في محل وجوده والحقائق  
 لمحوها ومعتبر بانها للغير وحاشاه عن ذلك فان قوله تحقق الشيء في نفسه ولكن على ان يكون  
 في محل وجوده والحقائق لمحوها بانها للغير تغيير ان لذلك الاحد اعتباران حتى يبرر ما ورد عليه  
 فلا يرد ايراد العباد الا على ما عتمد عليه تغيير فهم المراد وشان الشارح ارفع من ان يظن به ما هو  
 ظاهر الفساد فانه لا يتفوه به الاسطى قاصر والشارح الباع عريف ما وسحاب ما طر على انه  
 لو نزع العنان على ما فيها فلا يرد ايضا لما قالانا فانا نختار ان يطلق على كلا الاعتبارين لا بمصوب  
 وما قال فلا بد من حذف لفظ الاحد قلنا اي حاجته وعنت الى حذفه فانا اذا قلنا مثلاً  
 يطلق على احد معانيه فلا نريد به الا انه يطلق على احد معانيه لا بمصوب فكذا لك فيما نحن فيه  
 يطلق الوجود الرباطي بالاشتراك لصناعي على احد من اعتباري على اعتبار كان تارة يطلقون يريدون الاضافه  
 وتارة يطلقون ويريدون بالمعروض للاضافه بل نقول لو ادعى احد انه لا بد من لفظ الاحد فلا  
 يبعد كل البعد فانه لو قال يطلق على اعتباري وجود الشيء لا يهم انه يطلق في اطلاق واحد على  
 كل من اعتباري وهذا لا يجوز كما هو التحقيق مشهور حاشي مقروء بجملة ما ذكرنا قال على احد اعتباري  
 وجود الشيء فانه لا يهم ذلك فلا بد من اتمام لفظ الاحد لبيان من هذه القائله ومن ينفذ  
 فهو واقع فيه بحيث لا يساخ له للخروج عنه على اننا نقول لما تحقق عند هذا الفاضل ان  
 الاعتبارين المذكورين في الشرح هو الاضافه المعروض لها فلا اشكال في اطلاق الوجود الرباطي  
 عليها قال الاطلاق عليها شائع في كلام القوم والمراد بان حد ما ذكرنا وهو مستقيم لا كلفه  
 نعم لو اريد من اعتبارين ما ذكره الباقر الذي اريد ان الوجود الرباطي يطلق على كليهما يتوهم  
 عليه الاشكال بان اطلاق الوجود الرباطي عليهما لم يعمد لاني كلام القوم ولا عند من عزم

وبانه لا يخرج من حذف لفظ الواحد اما على ما ذهبنا لافاضل مراد الشارح فلا اشكال في ذلك  
لفظ الواحد كما لا يخفى على المتدبرين فضلا عن المصلين واما ما قاله التعاون المأخوذ والاول من  
من الثاني فنقول منه اي صعبته وقع على التعاون فان عنده للوجود الثامني اعتبارا ان اعتبارا  
الوجود الثامني المقطوع عن الاضافة والثاني الوجود الملحق به الاضافة وكلها هي اعتباران في  
مرتبة المصادق للمكي عنه في الهيات المركبة فلا فرق بينهما في الوقوع في درجات مصاديق التقاطع  
فيستقيم معنى قول الشارح احدا اعتبارا في وجود الشيء بلا تكثير فانه لو كان بينهما فرق في الوقوع  
فيما اود بان احدا لا اعتبارين يطلق عليه الوجود الرباطي والاخر لا المست الحاجة الى تعينه  
لكلا يضيغ حتى الا فرق اوليسوغ مالا يسوغ ولما لم يفتا وتا يوجب ما فاسي حاشد وعنت واسي  
ضرورة مست الى تعنيه حتى يبق للمعاون المسامح للفقوه بان المخذول الاول اصعب من الثاني  
فلاح ان المعاونة لا يفيد الفاضل العادل يوقع التعاون في البلية العقلية ويلقي في البلية  
قال الشارح وليس ماله الا تحقيق شيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل قال القائل  
قول في نفسه معطون عليه لقوله الاتي اوجود هذه الحقائق بخلاف كلمة اما وهو جائز كما صرح به  
الشارح الرضوي وقد اشير الى الاعتبار الاول من الاعتبارين كما اشير لقوله اوجود هذه الحقائق  
الى الاعتبار الثاني منها اي اما اعتباره وبخاطه في نفسه ليس ماله هذه الاعتبار والحاد الا تحقيق  
الشيء في نفسه نظر الى اعتباره العقل وبخاطه ولكن على ان يكون في محل بحسب لواقع ونفس الامر  
وجود الاعراض في نفسها هو وجودها في محالها كما سلف اقول هذا العطف لمرة ولخصائص  
هذا القائل العقول وهو ما تفرد به فمما اول قارورة كسرت في هذا المقام ومخالفت لما عليه نظام كلام  
الشارح العلامة ومع ذلك مخالفت لطور العقل وعبارة الشرح تفصيله ان الاعتبار الاول هو اعتبار  
وبخاطه في نفسه وليس ماله الا تحقيق شيء في نفسه نظر الى كمال العقل واما قوله ولكن على ان يكون  
في محل فلا يخفى ان هذا داخل في الاعتبار الاول او خارج فاشكان داخل فيه فيرجع حاصله الى  
الاول ان يعتبر العقل وجوده في نفسه ولكن على ان يكون في محل بحسب لواقع ونفس الامر في  
العقل ان وجوده في نفسه بحسب لواقع ونفس الامر في المحل ثم يتعد هذا الاعتبار والاعتبار  
الثاني وهو وجود هذه الحقائق ملاحظا ومعتبرا بانه للغير فلا يكونان اعتبارا بل اعتبار واحد

لا يفتقر الفرق أصلاً إلى اللفظ ولا في المعنى ويلغوا ما تفوه به قبل هذا ان لا وجود للناسي اعتباراً إلى أصل  
 ان لا يلاحظ ويتبين حيث انه وجود للشيء في نفس قطع اللهاط عن كونه في محل او موضوع وثانيهما ان لا  
 ويتبين حيث انه وجود للشيء في محل والموضوع ولعل مراده يكون هذا فانه يجوز وقوع الاعتبارين في مرتبة  
 مصادق الهيئات المركبات فان اراد بالاعتبار الاول ما صورناه فصدق ونطق بالحق فان كلاً من  
 وجوده بالطبي لان الاول وجود محمول او وجود في نفسه حتى ياتي عن تحققه في درجات الهيئات المركبات  
 لكن يلغوا هذه اعتبارين للوجود بالطبي بل يكون اعتباراً واحداً بالجملة ان مع هذا فيلغوا ما قال اولاً ان  
 لقادراً يصح ما تفوه به اولاً فلو ذن كل شيء خبيثه جئت فوق الارض ما لها من قرار والنجان خائباً فالاعتبار  
 الاول تحقّق الشيء في نفسه نظراً إلى لحاظ العقل واعتباره في نفسه ما وردنا عليه سابقاً بانه لا ينبغي حلاً اعتباراً  
 في درجات المصاديق الهيئات المركبات وعدم اعتباره في مصاديق الهيئات البسيطة وهل هذا الاظلم  
 عظيم بانه مخالف لكلماتهم ومئات تنصيصاتهم وبانه يلزم مفساد آخرى كما بنا سابقاً بالبسط والتفصيل  
 لا نذكرها هنا فاقته تطويل مع الاغراض مما سلف يلغوا كلمة للشيء فيضج فائدة فانه لدفع التوهم الناشئ  
 عن السابق فنهنا اذا قلنا اما اعتباره في نفسه وليس بالآلة التحقّق شيء في نفسه فالتوهم الناشئ  
 حسب علم هذا الزعم لئلا ان يتوهم انه اذا لوحظ تحقّق شيء في نفسه فصار الوجود الناشئ في هذا اللهاط  
 مستقلاً ومعنى سبياً فلا يفتقر إلى اعتبارنا حقاً في هذه اللهاط فكيف يصلح لوقوعه في درجات المصاديق  
 للهيئات المركبات فيحتاج الى دفعه وازالة الى ادخال كلمة لكن بان لا حظنا وجوده في نفسه لكن  
 على ان يكون في محل اي لوحظ واعتبر في اعتبار العقل وجوده في نفسه بان يكون في محل لا يحدث التوهم من  
 اعتباره وجوده في نفسه ان يكون في الواقع ونفس الامر ايضا مستقلاً ومعنى سبياً حقيقياً كما في هذه الحالة  
 فانه لا يلزم من لحاظ الشيء مستقلاً ان يكون في الواقع ايضا مستقلاً حتى يحدث التوهم ويحتاج الى دفعه  
 الاتري ان لما به من حيث هي هي يكون في الواقع مخلوطاً بالالف فيود وتخصّصات لكن يخطأ حيث  
 هي هي مجردة عن جميع العوارض وتخصّصات ولا يلزم من لحاظها مجردة ان يتوهم انها في الواقع ايضا  
 لك فان هذا التوهم بعيد عن هو مترابض بالعلوم الحكيم والفنون الفلسفية ومع عزل النظر عن هذا  
 هذا المحدث الكثير بضرورة بلجيّة لا يجوز العقل سليم وبالي عن الفطرة المستقيم ولذا لم يجوز احد تجويز  
 هذا القائل بعيد عن كل البعد لا يجوز هذا الامس هو ما وفت قريحة جامدة طبيعية واما الثاني فلا نزال الش

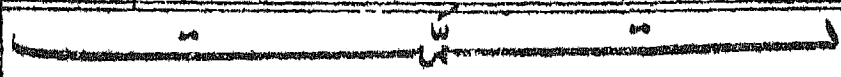
الوجود الربطى وجود الشئ لشيء ليطلق بالاشتراك الصناعى او حقيقة وجودها على اثنين الاول ما ذكر والثاني  
 ما هو احدا اعتبارى وجود شئ آه فلا يخلو انا ان يرا من قوله احدا اعتبارى الاحد الغير المعين اى اى اعتبار  
 كان سواد كان اعتباره فى نفسه مع قطع النظر عن كونه فى محل او ملحقا بانه للغير فذا باطل من وجوده اما اولاً  
 فيطالب الشارح الاعلام حرم بالسند من كلام القوم على اطلاقهم الوجود الربطى على هذا الاعتبار مع انهم لم يطلقوا  
 الا على الاعتبار الثانى كما نقلنا فى الدرس السابق ولم نقل بهذا الاعتبار احد سوى الباقر الذى اقره فانه يترشح  
 وعده اعتباراً منه مع انه ايضا لم يطلق عليه الوجود الربطى ولذا قال احدا اعتبارى وجود شئ باجماله ليقوله  
 ليطبق بالاشتراك الصناعى فان فى الصناعة لم يميز اطلاقاً على هذا الاعتبار فقلت ان الباقر الذى اقره لا اعتبار  
 الاول اعتباراً من الوجود الربطى فبإى ذنب اخذ هذا المنتسب قلت سلمنا ان الباقر اخترعه ولكنه لم يطلق الوجود  
 الربطى عليه ولم يجوز تحققه فى مصدايق العمليات المركبة بل صرح خلافه وهذا الموضع لتقليده يتفوه بتحقيقه فى مصداق  
 العمليات المركبة وبغنى تحقيقه فى مصدايق العمليات البسيطة فابن تقييه واما ثانياً فلان اطلاق الوجود الربطى  
 على هذا الاعتبار يابى عنه كلام الشارح بعيد هذا سفر على ما سبق فالجواب عن العمليات البسيطة ليس الانفس موجودة  
 الموضوع وانتقاه فى نفسه والجواب عن العمليات المركبة وجود المحمول فى نفسه وبعده كك على ان يكون فى نفسه  
 فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود وعدم الربطيين بالمعنى الثانى دون الآخر فذا الكلام صحيح  
 ان الحكمى عنه الالهيات البسيطة ليس الانفس موجودة الموضوع وانتقاه فى نفسه سواد كان نفس موجودة  
 احتقائق الجوهرية الالهيات العرضية فيكون القضية التى موضوعها حقيقة العرضية ومحمولها الوجود بالحيثية  
 فان مصداقها ليس الانفس موجودة الموضوع مع انه وقع فى مصداق الاعتبار الاول من الوجود الربطى الذى هو فى الحقيقة وجود  
 محمول القائل بآب غده شهدا وصحح فى ان الاعتبار الاول لا يطلق عليه الوجود الربطى فانه لوجود اطلاق الوجود الربطى عليه  
 لم يصح قوله فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود وعدم الربطيين دون الاخرى فان الاعتبار الاول  
 منه يوجد فى مصداق الالهيات البسيطة فكيف يصح الفرق باشتغال احدهما على الوجود وعدم الربطيين دون  
 الاخرى الا ان يسمح كلام الشارح ويقال المراد الاعتبار الثانى من الوجود الربطى وليس هذا الاستعمال  
 فان بيان الفرق ح يكون بيانا مشتبهاً لا بياناً فارقاً وهذا لا يظن بالشارح العلامة الامين هو غير ذى عقل خفيف  
 وفهم خفيف ولا يظن بالقائل هذا واما ثانياً فلان الاعتبار الاول ح وجوداً محتاتاً ان حقيقة الملوفا بانه وجود  
 فى نفسه مع قطع النظر عن كونه فى محل وظاهره لا يوجد هذا الاعتبار الا فى اللغات والقائل ايضا اقرب بقوله فان

ما يكون واقعا في نفس الامر ليس يلزم ان يكون واقعا في كمال العقل واعتبار الذين يميز بين الحقائق مطبقة  
 قليلة المعاني ففي هذا الحائط المستقل او غير مستقل فان كان مستقلا فيصير معنى سماعا حقيقيا لا معنى اضافيا  
 رابطيا فكيف يطبق عليه الوجود الرابطي فانه ليس رابطيا بل صار محمولا وان اصطلح على مجرد التسميات  
 الكلام في انما الكلام في انه بل يصح كونه وجودا رابطيا في هذا الحائط المستقل او غير مستقل فانه اذا لم يوجد  
 وجوده في نفسه وقطع النظر عن كونه في محل فبات وجبه صار غير مستقل فان عدم الاستقلال اما بالحق  
 اضافية وليس لك او بصيرة ورته معنى رابطيا بالمعنى الاول اي النسبة للاتحادية وليس كذلك فان  
 قال لوجوده في نفس الامر فقلنا الكلام في انه في هذا الحائط مستقل او غير مستقل ووجوده في نفس الامر  
 في المحل لا يلزم عدم استقلاله في الحائط فلا محذور من القول بكونه مستقلا في هذا الحائط فكيف يكون رابطيا  
 لاحد الشارح ولا عند غيره من اولي الالباب واما رابعا فلانه اذا لا حائط وجودا حقيقة المتعينة بانه وجود  
 في نفسه وعزلنا النظر عن كونه في محل فنقول انه وجود محمول او لا فان قال انه وجود محمول فقد رجع  
 الى الحق وترك ما دسوس اليه جنود الوهم داسين كما هو الحق وان قال انه ليس وجودا محمولا فنقول باي  
 ذنب فان الوجود المحمولى هو وجود شئ في نفسه بلا اعتبار امر زائد فهذا المتنازع فيه بل داخل فيه  
 او خارج فان قال انه داخل فقد ترك المذهب بل ان قال انه خارج فلا بد من بيان وجه يخرج عنه  
 فان الوجود المحمولى هو وجود شئ في نفسه بلا اعتبار امر زائد ووجود العرض هو وجود في نفسه في هذا الحائط  
 ولم يزد عليه شئ فلم يخرج عنه على ان القوم ايضا قسموا الوجود المحمولى الى وجود حقيقة الجوهرية والعرضية  
 فامس بآية نزلات عليه وامس آتت حلت به ان يجمع منه وترك السوداء الاعظم ووقع لثذوة منهم  
 في نار الحيف واللامامة فلا ناس من القول بانه وجود محمول وليس وجودا رابطيا فكيف يصح من بشر  
 العلم اطلاق وجها رابطيا عليه بان يقول احدا اعتباري وجود شئ بمعنى اي اعتبار كان وليس  
 هذا العلم معرفة قد شارج وعلو كعبه في العلوم والمعارف واما ان يراى بقوله احدا اعتباري الاعتبار  
 الخاص من الاعتبارين احدها اعتباره ومحاطة في نفسه الذي ليس ماله الا تحقق الشئ في نفسه ولكن  
 على ان يكون في محل وثانيها وجود هذه الحقائق لمحوها بانه للغير فاما ان يراى الاول منه وهو وجوده في  
 نفسه المقطوع عن الاضافة فنقول هذا باطل اما اولها فلانه لا معنى لمحوه مالم الوجود المحمولى بانه وجود  
 في نفسه المقطوع عن الاضافة تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل فانما قد نبهناك انفسنا

بالتفصيل انه لا معنى لما اصطلح به في الفاظ صرف ليس تحتها معان واما ثانيا فلانه على هذا يكون وجوده  
 في نفسه مقطوعا عن الاضافة فلا يبقى رابطيا والشارح لصدده ومع هذا كلنا عليه سابقا وحرثا وشعبا  
 واما ثانيا فلما قيل قول الشارح فقد ظهر الفرق باشتغال احدها على الوجود والعدم الربطيين بالمعنى الثاني  
 ودون الاخرى فانه على مخرج هذا القائل كما لو وجد الوجود والعدم الربطيين في الهئية المركبة يلزم ان يوجد  
 الوجود والعدم الربطيين في الهئية البسيطة فان وجود المعنى الربطيين في الهئية المركبة ضروري باقرار الشارح  
 واعتباره في نفسه المقطوع عن الاضافة فيقتضي وجوده في الهئية البسيطة كما سبق وسياتي من الشارح  
 فيوضح الفرق الذي الشارح لصدده واما ايضا فلانه يلزم ذكر الاعتبار الثاني لان الاعتبار الثاني  
 ليس وجودا رابطيا فاسى قائدة في ذكره واما خامسا فلانه ليس قولنا وهذا المعنى على الشق الاول فان الوجود  
 الربطيين لما لم يطلق الا على احدا اعتباري وجوده وهو الاول فلا يكون له شقان وان كانا فاسى قائدة في  
 ذكرهما واما سادسا فلان الاعتبار الاول على ما قرره هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاضافة فلا يتلهم  
 قول الشارح العلام وهذا المعنى على الشق الاول اعتبار غير مستقل بحق الوجود مستقل فانه وجوده  
 مستقل غير لاحق به الاعتبار الغير مستقل واما سادسا فلان الاعتبار الاول كما علمت في تقريره  
 هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاعتبار وهو مخالف لما نقل عن الشارح لاحكام في الماهية قال الشارح  
 في الحاشية على قوله هو وجوده لما كان المراد بوجوده لما هو المأك على الشق الثاني فلا عناية  
 في حملها على وجود الاعراض في نفسها وان كان ما هو المأك على الشق الاول فمبنى على المسامحة وجعل  
 اللازم كما عيّن الملزوم انتهى ولا يخفى عليك ان هذه العبارة نفس على ان الاعتبار الاول محض الاعتبار  
 لانه وجوده مستقل كما زعم هذا السطحي القاصر واما ان يراد به الاعتبار الثاني فيلزم ذكر الاول ويرد بعض  
 ما قلنا في الشق الاول كما لا يخفى نظر ان هذا العطف ليس من شأن المحصل لا يتفوه به الاسن وهو محض  
 القفا قوله وادعى ان العبارة قد انقلبت على الكاتب فكتب الاول موضع الثاني والثاني موضع  
 الاول كما وقع مثله في الجواشي الزاهدية انتهى اقول هذا التوجيه عجيب جدا بل هو دليل وان  
 لسما فية عقله وبرهان كان لسما فية فتمه فانه على هذا التوجيه يصير المعنى هكذا وهذا المعنى على الشق الثاني  
 اى وجوده الحقيقي ملاحظا ومعتبرا به للغير اعتبار غير مستقل بحق الوجود مستقل وهذا يجوز  
 الاسن هو ما دون الدماغ فان وجوده الحقيقي ملاحظا ومعتبرا به للغير وجوده مستقل بحقه اعتبارا

غير مستقل لا اعتبار غير مستقل بحق الوجود مستقل وتجويزه يوجب قصد القيقال بلا ارتياب وهكذا  
يلغو باقى كلامه فان معناه ح وعلى الشق الاول وجود مستقل كحق اعتبار غير مستقل وهو لا  
يصح على تجويزه القاسد فان الاعتبار الاول لما كان عنده وجود فى نفسه المقطوع عن الاعتبار  
فيلغو قول الشارح كحق اعتبار غير مستقل فالحق ان هذا التوجيه لم يصدر عنه برامى وروية بل من تصور  
وسطاه واما قال كما وقع مثله فى الكواشى الزايدة فيجب فانه قياس مع الفارق فان الانقلاب  
هنا كوجه ينطبق على كلام السيد الزايد بخلاف ههنا فانه سخي فبابى عنه كلام الشارح اشد الاباء كما لا يخفى  
على اولى انتهى قوله فان انقلاب الشق الاول اذا تحقق الشئ فى نفسه فامعنى قوله فيما سبق والثانى  
ما هو احد اعتبارى وجود الشئ قلت بعد التسليم ان الكلام وقع على التغليب كالاولين المحرين  
الى غير ذلك انتهى اقول السؤال والجواب كلاهما وقعان فى غير موقعهما فانه لما تقرر عنده ان  
الاعتبار الاول هو الوجود فى نفسه المقطوع عن الاضافة والاعتبار فهو وجود مستقل غير لاحق بل اعتبار  
والاضافة والثانى هو تجويزه كحقان لم يوظف به لغيره وجود مستقل لاحق بل اعتبار والاضافة وكلاهما اعتبارى فالحق ان  
كليف يرد عليه الايراد بان احدهما وجود مستقل والثانى اعتبار فامعنى كلام الشارح احد اعتبارى وجوده حتى يتجأ  
عنه بانه وقع على التغليب بل يرد عليه انه على هذا توجيه كلا الاعتبارين وجودان مستقلان فامعنى  
قول الشارح احدا اعتبارى وجود الشئ فان شئها منها ليس باعتبار بل كل منهما وجود مستقل ايضا لا يصح  
قول الشارح فلهذا المعنى على الشق الاول اعتبار غير مستقل بحق الوجود مستقل وعلى الشق الثانى وجود مستقل  
بحق اعتبار غير مستقل ولا احد لهما فالسؤال والجواب كلاهما وقع بلا فهم ماسوت به نفسه بذاتانه  
فى فهم كلامه فاشانه فى فهم كلام الغير فهذا حجة لاولى الالبصار ونشأ الغلط انه اخذ هذا الايراد والجواب  
من كلامه بتميز الشارح ولم يفهم انها وقامه فيما اوتقها التميز الفاضل ولا ملاقة لهما توجيه هذا الترتيب  
المعطوف فان التميز الفاضل لرب اوله فى تعليقاته ان لوجود الاعراض اعتباران احدهما الوجود المحض  
للاضافة مثلا السواد المحض فليكونه فى الجسم وثانىها الاعتبار الصريف اى كونه فى الجسم فالوجود  
الرابط يطلق على ذلك الاعتبار اى على كونه فى الجسم وعلى الاعتبارى وجود السواد فى نفسه  
والاول اشارة الى الشارح بقوله وليس آله الا تحقق الشئ فى نفسه ولكن على ان يكون فى محل  
والثانى بقوله او وجوده كحقان ثم قال ان ايراد التثنية ههنا غير صحيح لانه ليس ههنا اعتبارين

بل احدها اعتبارا في مقابلة بيناه لعله اني ههنا اما تغليب او مجازا او حقيقة بان يادوا باعتبار اعتبار  
 مجازا ثم يقال كلا الاعتبارين فكان ح اطلاق الاعتبارين عليهما حقيقة وان كان مجازا قبله انتهى  
 فالتشديد الفاضل لما فسر الاعتبارين او لا موجوده في نفسه العروض للاعتبار والا ضارفة العارضة  
 بانه كيف يصح قول الشارح احدا اعتباري فاجاب بانه وقع تغلبا او مجازا او حقيقة فانطبق السؤال  
 والجواب ظاهر على تقريره واما على توجيه هذا المذهب فكلاهما وجودان مستقلان فكيف يتوجه عليه الايراد  
 حتى احتاج الى اذاحة تيسير التغليب ولعمري لو علم معنى التغليب لذي لا يخفى على احد من اهل البيان  
 الذين لا اهتمت اراهم في العلوم ما وقع منه هذا المذيان وذهاب عن عا في العلوم الادبية يمدى بانه  
 وقع ههنا على التغليب فانظر بها الاربع كيف وقع منه في هذا المقام اعاجيب ولعمري انه في سائر التخصيص  
 تفوه مثل هذا بل زائد عليها بالالف مرة ولا يخفى ضرورة دعوت ان تفهم فيما لا يفهم وان يدخل فيما  
 لا يستطيع ولنعم ما قال القائل اذا لم يتفهم شيئا فذكره وجاهزه الى من يتفهم اذا بلغ الكلام الى  
 هذا النصاب فلننظم الكلام السائلين من الله سبحانه حسن الختام ومصلين على سيد الانام احمد المجتبي  
 محمد المصطفى وعلى آله وصحبه وازواجه الى ما تقابل الليالي والايام



تقريرا من جناب مولانا مولوي ضي الحسن صاحب كلاديلوي شاگرد حضرت اوستا  
 اساتذہ الدھر مولانا محمد عبد الحق صاحب خیر آبادی مدظلہم ونبیرہ حضرت  
 اکمل المحققین افتخار الکلمہ المدققین جناب مولانا نور الحسن صاحب شاگرد رشید حضرت  
 قبلہ عالم الفضل المدققین سیدنا وشد مولانا فضل حق صاحب خیر آبادی قدس سرہ

بسم الله الرحمن الرحيم

ان ابي ما قرره لسان خاطب هو والهي ما قرره بنان كاتب محمد ابي المبارك اسامه وصفاته  
 المتواترة على يبرية فهاؤه وصلاته في الافر على خليفته منه وبياته في الذي منشأ كل فاضلة ذاتة

مدرسة دارالعلوم ديوبند

لا تنطق اليه شواهد يقضي وسمايته في الغمامة لا تقضي غاباته في ذكر امره لا تحصى نهاياته في جعل الشفق  
سلم العلوم في دأكلته معراج العلوم في قمم انه ربط بين وجودات الاشياء في مع نايها من فضل في الفصل  
الارض والسما في شجانه من انه لقط بقت الابرار على قصته مفاهيم الجبال في والشم العقلا في  
بعامة صفات الكمال في والصلوة على رسوله المتأجج قسيات هدايته في المتكلم في ذوات الارشاد  
في بدايته ونهايته في منبت غراس الشرع في كنفه وحمايته في مستقى زرع الدين في سر راقته وعنفه  
حتى صارت والحمد لله شمس يتبادر وسقاية في محمد المبعوث باقوى حجة ودليل في الذي في  
اشاراته شفاء لكل غليل في وفي كلويجاة نجاته من كل غليل في وعلى آله واصحابه واتباعه وحياته  
اقابل ذوي العلم واربابه في زبدة الدهر في تحفة ولبابه في وهداة الضلال عن الضلال في وشفقة  
الاعلاء عن السقم والاعتلال في سقاية صداة الكمال بالانوار والاعلال في لاسيا الاربعة الكرام في الكلمة  
البررة النظام في سعادون الصدق في بيان الاحسان في ابي بكر وعمر وعثمان وعلى بن ابي طالب في حالته  
مخاض المآثر وجامعين كرائم المناقب في مطالع اصفاء التوفيق والرشاد في وطول الزوار الرشيد والسداد  
اسوة الامة في استنباط علاج الافكار في قدوة الامة في استخراج دقائق الافكار في وجود من السنين  
الذي لا يحجب سيرة فاهمة في والواضح الذي لا يخفيه غشاوة سائرته في ان العلم اشرف المصالح في  
وبضاة ارجح البضائع في ثم ان علم العقول من اجماعها بتحصيل في وادلها بالبيان والتفصيل في وان من  
اسلم لقدرة المتأخرين مولانا محب الله البهاري في غفره الله البهاري في وبواه من الخلد علاه في جعل  
بحسب حقه في وسيله شواهده في وشعره لمولانا محمد الله جل الله آخرته خيرا من اولاه في كتابان احراز من القبول  
التفصيل لوافر في فلم يصدق بعدهما القول المشهور كم ترك الاول للآخر في فيما يحاويه من التحقيق في  
واختصاصه من التدقيق الغريب في لم يستحقا خيرا القبول لاطرحا ولا حرجا في فاحسب بها ايضا ح متنا وشرا في  
الا ان كونها غاية في الدقة والمتانة في رد الفضل في بخصوص والاستسكان في فطما للاحام علماء العالم حول  
حماها في ولم يبين كثير منهم بل اكثرهم ماها في مع ما هم عليه من كرم المناصب في وراي في المعقول والمنقول  
صائب في وما اعطاهم ربهم من قرينة نقادة في وحباهم مولاهم من طبيعة وقادة في فتراهم او توخطا من التحقيق  
واستوفوا الضياع في التدقيق في يخطون الاصابة حتما حيث يروونه في ويرمون لغرض المقصود فلا يخطو  
فلا تهاجم تقاريرهم كافية في حل مشكلاتها في ولا ترى اسفارهم واقية في كشف معضلاتها في فلما كانوا فيهم

لذلك عجزت عن تبين المرام حق التبيين في خراسان احيانا العولصات فلم يكونوا من المتدين بل  
الامر اجتراره الله للتصديق في تلك العباد في ولا اراكم تحده الا واحدا بعد واحد في فكيف بل عرفته  
له تلك المسالك في ولا هو ذو بصيرة فيما هناك في فكان <sup>من بعد من ذلك عجزه لوي باذنه</sup> لكن كيد وليس له بصيرة في  
يرعى وليس له سوام في ومن لست في وهو سراب في ومن يدعو الضيوت ولا طعام في اخذ في تعليق  
الحاشي في على هذا الشرح ليزيل بهاعة الغواشي ثم ماله والتصنيف لوالى له نظم التاليف في حسن الترتيب في  
فا برزت حاشية عن كونه في واظلمت العلماء على اجدده ومجونه في نصار امصدا قالوا قليل في سبناه ونخبه  
تجديا في فابى في الاخير خبث الحديد في وصدق عليه ما قاله الشيخ في كافور في وذاك لرجل اجدد منه  
برسا السطور في ومن جلت نفسه قدره في راي غيره منه لا يرى في ولقد اتى فيها باتحقيقات لبا  
والاخرضات الساقطه في استقامت افقه في الوجود الرابلي وبنيه في فاسفه تحقيقه فيه وادونه في وما اجدده  
ان يلح فلما يتوجه اليه في ولا يرجع باراز مقامه عليه في الا ان رباب العلم البتة على جبره وترديه في  
واخذوا مغاول الاقسام سدد روجه ومشده في غران العلماء فيما بينهم متفادون في والفضل في شيئا  
متفادون في فبعضهم ذو اعليه مقالته في وبين له محاله في الا انه لم يات في رده بالشيء في ولم يور وفيه  
ما يعني وكفى في ومنهم من يحارص قوله قاجا في وبذل ملوله فتائق فيما اراد في الا هو الحبر الخريز الهما  
والبحر القمام الحكامه في عين اعيان الشرف والسيادة في فاعلم الف والجمادة في زبدة اهل العلم في  
التقى في وسمدة اصحاب الاحلام والهي في صاحب العلم الباهر في والفضل الزاهر في واسبغ الصبح  
اذان في وحسب وضع من الحق وابج في احدا ائمة عصاة العلم والمجادة في من توجه اليه بتاج الكرم والسما  
سيد مجده اسيل في ومنصبه جلجل في افتخارا فاضل العرب والعجم في رستاد اصحاب لبيان والعلم في الفاي  
على اقرانه في حسن التدريس ونظم التاليف في البارح على اهل زمانه في قبول القول في تصنيف في نشره  
ارق من الصبا في ونظرة لذكر من الصبا في مقدم اديار العصر في حمدة اذكيا والذكر في مركز العالمين في في  
مرجع الماهرين في الجهد في تحقيق في والعرف المدقق في اما المنقولات فهو مقننا وامن في حجة تامة اما المعقولات  
فوقاردا و ابو غدرتها في السابق في ميازين العلوم كلها في لتطلع على وداوين الننون جلجا في بزر  
العلماء لاعلم في بحسب الحلي الاثيل والمقام في جرح في البيان في اما ما في دار نظام في وادون  
الكتاب في شروحاته في قايته في المعاني في اكل في الامام في ماله ترا علماء وول الله في ولا يات في

هذا الكتاب من تصنيفه في دار نظام في وادون الننون جلجا في بزر  
العلماء لاعلم في بحسب الحلي الاثيل والمقام في جرح في البيان في اما ما في دار نظام في وادون  
الكتاب في شروحاته في قايته في المعاني في اكل في الامام في ماله ترا علماء وول الله في ولا يات في





شعر عجب قواضی بط	ایک غم گشت سیرت	عیشی کو مہر کی جو کھانچ	ہاتف فی کمال طبع منظر
------------------	-----------------	-------------------------	-----------------------

تاریخ از نتایج انکار انکار شاعر مدیم المثال مخدور نگین تھال جناب صاحب ادہ احسان اللہ خان صاحب بہادر  
التخلص بہ احسان ہمشیرہ زادہ و خوش جز بہ انوار صاحب بہادر والی ریاست ٹوکر

احسان ابوالعالی دستاویز نام	آن مجمع فصائل الالبی نالائق	کرده بعلم منطق تالیف یک سالہ	زبات گفتن اور کجیہ و قائلون
بکندارہ ازمان بہت خوشک	ہر قول قول فصیح و بخت لائق	کرده ہر فکر اسکتے ز طبع جو یا	ناگہ اور در آمد نور ہر چشم منطق

تاریخ از نتایج انکار گہر بار شاعر بی بدل مخدور بل جناب صاحب زادہ احمد سعید خان صاحب بہادر التخلص علی شوق

مولوی برکات احمد بران	فلسفہ منطق میں تم بہ نصاب	تکرر حاضر علم تفسیر و حدیث	اور طبع میں آپ ہر پانچاں بول
جو کہ ہر بحث و جو درابطے	شرح و اسکی تہی لکھی لاجواب	نثر میں گہر میں گہی گہن	وہ ستارہ ہر گہنیں آفتاب
	طبع کی تاریخ عاشق نی کے	علم منطق میں ہر کئی کتاب	

قطعہ تاریخ نتیجہ طبع و تاد و فکر نقاد صاحب زادہ محمد سعید خان صاحب التخلص بر غیب

طبع شدہ بغیر بیان رسالہ نثر	فیض ستاویز فضل کمال	فکر درم چو ہر تاریخش	فیض یابی منطق آمد سال
-----------------------------	---------------------	----------------------	-----------------------

### ایضاً

شرح و جو در اعلیٰ لکھی گئی ہے آج کل	شیمہ ہین ہم بھی لکھیں اسکی جو کل سال ہے
سوچ رہے تھے ماہ آئی یہ کان میں صدرا	راغب خوشنوا کو نسخہ بے مثال ہے

قطعہ تاریخ رنجیہ قلم جو ہر رقم و با جو کتاب نازک خیالی خاتمہ ششمین بر مقال  
جناب مولوی علی احمد صاحب التخلص علی مراد آبادی سلمہ اللہ والا یا دے

بجائے کہ در طرقت زمانہ	میرزا علم و کمال جو منطق	تفسیر و حدیث و فقہ کی کتاب	و حید عالم شہر و منطق
بہار گشت بخت و قائلون	نسیم غنیمت و عقود منطق	حکیم و مولوی علامہ عصر	کلید ہر دور و منطق
فقیہی بل برکات احمد	دیشان تیر و دعویٰ منطق	بچہ اللہ کہ نادر تر کتابت	بعلم فرخ و سعود منطق
و جو در اعلیٰ شکل مقامت	دوران ادہ روان فہرست منطق	نوشتہ شہرستان ہر ای برکات	ہر زبان و سود منطق
تقابل قواضی طبع شدہ سے	کرشدہ جو ہر زبان و منطق	نوشتہ ہر چند تشریح و توضیح	کرشدہ پدیدار و معقود منطق
	علی جوان فکر سائنس کو نوشتہ	اکشف نکتہ تصدو منطق	مولف در کمال طبع شد



ب ۲۲ ق

DUE DATE

۱۴۰۶

۲۳

۳

۳۸ ۳۷

4

4.

القول المناظر في تحقيق معنى الرباط

[illegible]